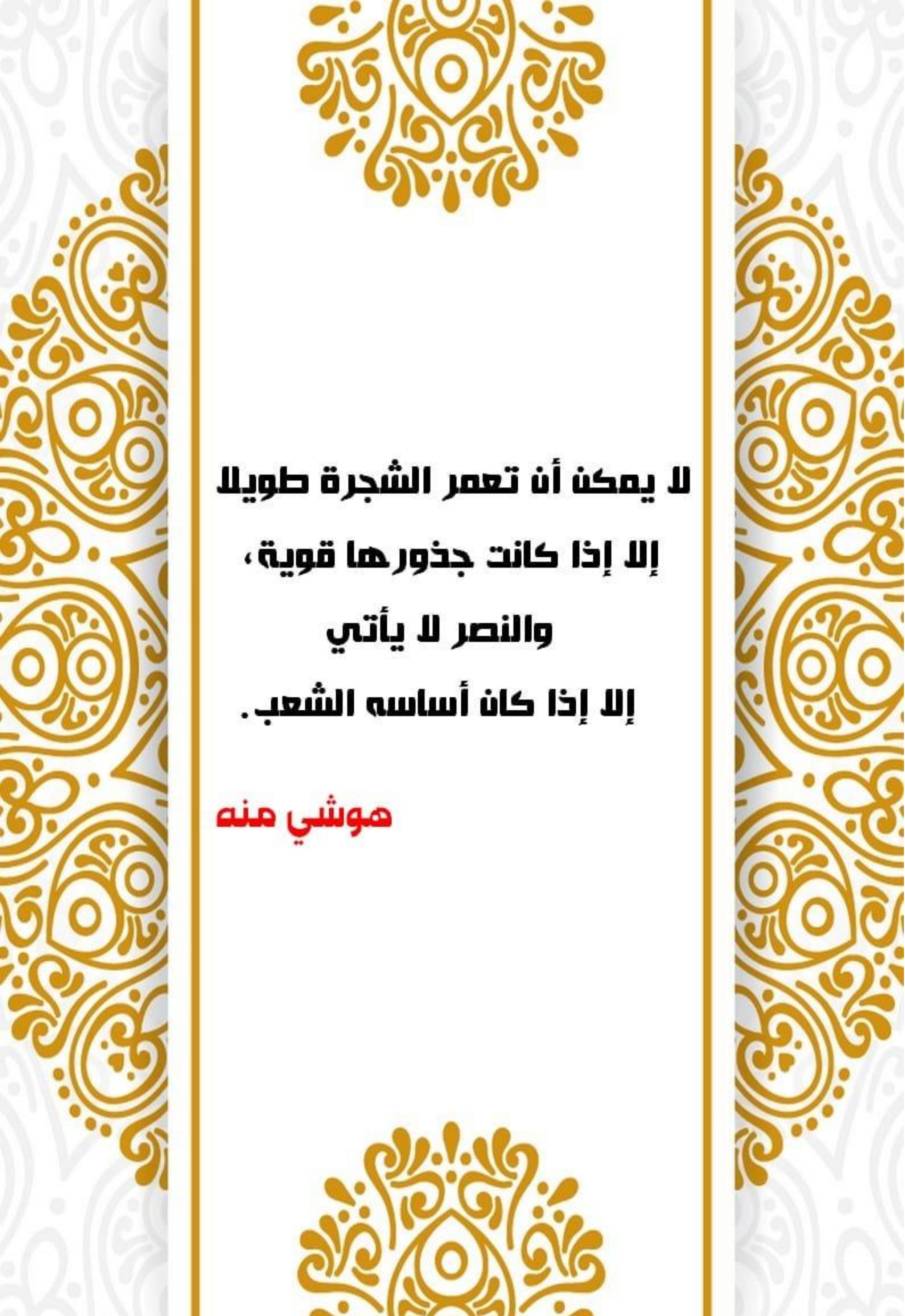


معركة إسقاط مخطط التعاقد :

مدخل لتجذير الوعي الشعبي.

بقلـــم :

التنسيقية الإقليمية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالناظور ومجموعة من الأساتذة المناضلين و المناضلات.


لا يمكن أن تعمر الشجرة طويلا
إلا إذا كانت جذورها قوية،
والنصر لا يأتي
إلا إذا كان أساسه الشعب.
هوشي منه

معركة إسقاط مخطط التعاقد:

مدخل لتجذير الوعي الشعبي

بقلم:

التنسيقية الإقليمية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد

بالناظور ومجموعة من الأساتذة المناضلين والمناضلات.

الإهداء

إلى من خطّ بدمائه طريق الكفاح من أجل الوطن، كما ينبغي له أن يكونَ حرا كريمًا لا مجرد كفن...

إلى الذي قالوا عنه مات،ولم يدركوا أنّ في استشهاده فورة الحياة..

إلى من علّمنا بأننا أموات ما دمنا لسنا على قيد الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية..أننا أحياء ما دامت قلوبنا مخضّبة بدمائه وخطانا تقتفي خطاه..

إلى من وجعه أخرسَ في دواخلنا كل المواجع...

إلى الشهيد أبينا عبد الله حجيلي.



شكر وتقدير

نشكر غاية الشكر القائمين على هذا العمل الذين يقدمون خدمات جليلة للمناضلين والمناضلات بنشر نتاجهم التحليلي والتفكيكي والإبداعي، وثمرات جهودهم في البحث والتنقيب، وإتاحته للجماهير الشعبية انسجاما مع وعيهم الشعبي وأساسهم النظري والطبقي، كما نشكر كل المساهمين -من قريب أوبعيد- في هذا العمل شكلا ومضمونا وتدقيقا.

ترحيب للنضال ورص للصفوف

كل سنة تُضخ دماء جديدة في شرايين التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وتدخل معترك النضال تدريبا في المراكز وممارسة في الأقسام، وكلّها أهبة واستعداد للانخراط النظري والميداني في معركة الشعب؛ معركة إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، فأهلا برفاقنا وإخواننا في النضال. فبوحدتنا والتزامنا جميعا، وبإخلاصنا للدماء الزكية لشهيدنا عبد الله حجيلي سنواصل الكفاح والمقاومة، وسنسير حثيثا نحو الانتصار المنشود.

فخامة الاسم تكفي

في الوقت الذي تخاذل فيه الجميع ــإلا قلة القلةــ ولم يستطع أحدٌ تقديم إجابة علمية لمجابهة مخطط التعاقد، وفقدت الذوات المناضلة حتى القدرة على تسمية الأشياء بأسمائها (المتعاقدون/أطرُ الأكاديمية/الأساتذةُ الجدد...) وكما يعلمنا المسيري: من لا يسمي الأشياء يفقد السيطرة على الواقع والمقدرة على التعامل معه بكفاءة؛ وفي المقابل من يدرك الواقع حق الإدراك ثم يصنفه حسب مقولاته، ويسميه أسماءً تتفق مع هذا الإدراك (الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد) أمكنه الحركة فيه بقدر معقول من الحرية، إذ إنه سيراكم التجارب/والمعارك/والمعلومات داخل مقولاته وأطره، مما قد يزيد من مقدرته على التنبؤ بمسار هذا الواقع ويحسّن من مقدرته على التعامل معه.

وممّا لا شك فيه أن القدرة على تأسيس تنسيقية كإجابة علمية فرضها واقع الاستغلال الوحشي، وحتّمها الفراغ والتخاذل والتواطؤ.

والقدرة على تسمية هذا الإطار باسم/تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد/ ليبين بالواضح والملموس إدراك هؤلاء الأساتذة والأستاذات بطبيعة المخطط ومدى استعدادهم

للصمود حتى إسقاطه، وليبين كذلك أنه ليس من مهامهم رفع الشعارات، وإنما تحمل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم؛ وهي إعطاء هذه الشعارات مضامينها الصحيحة، فمثلا الوطنية الحقة عندهم لن تتناقض أبدا عن تسييد ما هو شعبي، وخدمة ما هو عمومي، والسهر على المطالبة بالكيفي والنوعي، وليس أبدا الاكتفاء بما هو كمي آني، وهم يدركون أشد الإدراك خطورة المفاهيم والمصطلحات والأسماء، ولا يستعملون إلا ما ينسجم مع أسسهم النظرية والطبقية، وما اختيارهم هوية تنسيقيتهم ووسمها بتنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد إلا وعيا منهم بما يحاك ضد شعبنا، وإيمانا منهم بأنه مستهدف ليلَ نهارَ في قوته اليومي والمستقبلي، وليسوا أبدا من دعاة العمومي شكلا والانتهازي عليه غايةً ومضمونا، فَهَمُّهم الدفاع عن المدرسة والوظيفة العموميتين بما يحملان من معنى ووعي تاريخي، وما تقديم شهيدٍ والاستمرار في دربه، وعلى نهجه لدليلٌ صارخٌ على تطابق قولهم ونظريتهم مع فعلهم وممارستهم.

مَوْتُكَ حيَاة..

قُتِلَ أَبِي هُنَاك

وَمَازَالَتْ دِمَاؤُهُ هُنَاك

خَضَّبَتِ الْأَرْضَ الموحِشَةَ

تَحْفِرُ وَتَفُكُّ أَلْفَ لَعْنَة

أَنَا هُنَاك

تَتَدَاخَلُ فِي ذِهْنِي الْمَعَابِرُ

تَتَهَادَى فِي عَيْنِي الْمَقَابِرُ

إِنَّنِي هُنَاكَ يَا أَبِي

أَلْعَنُ الْجَلَّاد

وَأُقَبِّلُ طُهْرَ قَدَمَيْكَ

أَبْحَثُ بِأَخَادِيدِ حُزْنِي

عَنِ الْبِلَادْ

صَوْتُكَ يَا أَبِي تَرْنِيمَة الْوَطَنْ

دِمَاؤُكَ لَوْنُ الْحَقِيقَةِ لِكُلِّ أَلْوَانِ الْوَطَنْ

يَتَدَثَّرُ فِيهَا مَنْ يَخْسِفُ بِالْوَثَنْ

مَنْ يُقْسِمُ بِعَدَالَةِ الزّمَنْ

مَنْ يَكْشِفُ حُجُبَ الصَّمْتْ

هُنَاكَ

يَا أَبِي هُنَاكْ

آمَنْتُ بِالْحَيَاةِ فِي الْمَوْتِ

وَكَفَرْتْ

كَفَرْتُ بِزُهُورٍ كَانَتْ تُورِقُ بَيْنَ يَدَيْ

كَفَرْتُ بِكُلِّ الطُّرُقِ

وَتَبَتَّلْتُ فِي خُطَاكْ

أَبِي أَنَا هُنَاكْ

أُقَلِّبُ فِي هَوَاءِ الْمَدِينَةِ مَلَامِحَكْ

أُقَدِّسُ يَا هُدَى مَدَامِعَكْ

كُلُّ اللَّيَالِي سَوَاء

وَكُلُّ الطُّرُقِ دِمَاء

وَكُلُّ صَرْخَةٍ ثَوْرَةٌ مُدَوِّيَة

كُلُّ شَهَادَةٍ بَذْرَة

وَفِي كُلِّ رُكْنٍ أَلْفُ بَذْرَةٍ وَبَذْرَة

سَيَأْتِي الرَّبِيعُ يَا أَبِي هُنَاكْ

يَتَلَحَّفُ بِدِمَاكْ

وَيَنبُتُ الخُلْدُ بَيْنَ ثَنَايَا مِعْطَفِكْ

وَيَنْبَعِثُ الْفِينِيقُ مِنْ حَبَّاتِ تُرْبِكْ

يُحْيِي النَّبَضَاتِ هُنَا

وَحَيْثُ اسْتَشْهَدَ أَبِي هُنَاكْ

أَنْظُرُ يَا أَبِي إِلَى كِلَابِهِم

وَإِلَى أَيَادِيهِم الْعَفِنَة

أَنْظُرُ إِلَى جَلَامِيدِنَا

حِينَ الْتَقَى الْجَمْعَان

يَرْفَعُونَ النَّصْرَ

وَيَلتِمُونَ الْمَوْتَ

هُنَاكَ يَا أَبِي

هُنَاكْ

فِي دُرُوبٍ نَهْوِي عَلَيْهَا

صَرْعَى تَعَبٍ وَهَوْلٍ

صَرْعَى انْكِسَارِ حُلْمٍ

صَرْعَى أَمَامَ عَرَاءِ الْيَقِينْ

كَانَ الْمَوْتُ يَزْكُمُ الْأُنُوفْ

كَانَ يُحَشْرِجُ فِي الصُّدُورْ

هُنَاكَ يَا أَبِي

وَأَنْتَ تَحْتَضِنُ دِمَاكَ وَالْقَضِيَّه

خَرَسَ اللَّيْلُ

وَخَرَسَتْ فِي قُلُوبِنَا

كُلُّ الْمَوَاجِعِ

هُنَاكْ..

فَلَا وَجَعَ إِلَّاكْ.

مسلسل الهجومات المتواصلة على المدرسة العمومية[1]

يتواصل الهجوم على المدرسة العمومية، حيث بات التعليم يتعرض لضربات قاسية عبر تنفيذ برامج ومخططات الإجهاز عمّا تبقى من الطابع العمومي لهذه الخدمة، التي تعدُّ حقا من الحقوق الأساسية للشعب المغربي، فالأمر لا يتعلق فقط بالتخلي التدريجي عن مبدأ المجانية- بعد ضرب وحدة مكونات المدرسة والجامعة العموميتين من قبل- بل كذلك عن مضمونه.

إن ما تتعرض له المدرسة والجامعة المغربيتين ليس وليد اليوم، بل عدوان واعٍ ومنظم من القائمين على الأمر في هذا البلد. فالهدف ليس إصلاح التعليم كما يتم الترويج له بشكل واسع، بل مخطط طبقي يتم تمريره عبر جرعات، إذ لم يبدأ الأمر مع عشرية الميثاق، بل قبل ذلك بكثير، حيث كانت المدرسة والجامعة موضوع هجوم متواصل يدمج بين وظيفتين: وظيفة إيديولوجية عنوانها التربية على الخنوع وقَبول الاستبداد، ووظيفة مادية هدفها ضمان استمرار الواقع الطبقي السائد؛ أي جعل المدرسة مشتلا لعمال طيعين، ومستهلكين مستلبين لجني المزيد من الأرباح لفائدة الرأسمال الكبير الداخلي التبعي والأجنبي، وذلك كله تحت شعارات براقة وخادعة.

---

[1] هذه المقالة كانت أرضية لندوة التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد–فرع الناظور– التي كان عنوانها: التشغيل بالتعاقد: بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية.

فلم يكن الميثاق سوى تتويجٍ لسيرورة من المخططات في ميدان التعليم؛ هدفه تكريس السياسات التي يوجهها بشكل رئيس الثالوث الدولي المتمثل في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فمنذ سنة 1995م، أصدر البنك العالمي تقريره الشهير حول قطاع التعليم بالمغرب الذي يؤكد فيه ضرورة تقليص اعتمادات الدولة المرصودة للتعليم على مستوى التسيير والاستثمار العموميين، وفتح القطاع للاستثمارات الرأسمالية الخاصة وتحفيزها. ومنذ السنة نفسها أيضا، التزم المغرب بمقتضيات الاتفاق العام حول تجارة الخدمات الذي تبنته منظمة التجارة العالمية والذي يلح على إخضاع التعليم لمنطق السوق، ويشجع على منح امتيازات للقطاع الخاص على حساب القطاع العمومي للتعليم.

لم يكن تبني برامج جديدة في التعليم إلا انعكاسا لتطور ميزان القوى الموجود بالبلد في اتجاه يستجيب لرغبات الرأسماليين الذين يبحثون بشكل دائمٍ عن قطاعات استثمار تحقق الربح السريع، لذلك سارعت الوزارة لإصدار الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015م-2030م التي تسعى عبرها أساسا إلى توسيع خصخصة التعليم وتقليص نفقات الدولة، والتركيز على جلب استثمارات خارجية لتمويل منظومة التعليم، واستقطاب مؤسسات أجنبية لفتح مؤسسات للتعليم، وجعل المقاولة في صلب

التكوين. وكبداية لأجرأة هذه الرؤية الاستراتيجية، صدر المرسوم القاضي بفصل التكوين عن التوظيف بالنسبة للأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين سنة 2015م، وبعد فشلها في تنزيله نتيجة النضالات التي عرفتها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين سنة 2015م، قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني فرض التشغيل بالتعاقد بناءً على اتفاق مشترك بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية، وبناءً على مرسوم التشغيل بالعقود محددة الآجال في الإدارات العمومية. هذا ودعا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في دورته العاشرة بتاريخ 21 و22 نونبر 2016م إلى وضع آجال وآليات لتفعيل مقتضيات الإصلاحات الجوهرية كتلك التي سبق لميثاق التربية والتكوين أن نصّ عليها والمتعلقة بإقرار رسوم التسجيل في التعليم العالي وكذا في التعليم الثانوي.

يرتبط جوهر هذا الهجوم على الطابع العمومي للتعليم، أولا، بضرورات تسديد الديون العمومية غير الشرعية، حيث إن نفقات (الدين العمومي) لسنة 2015م بلغت 157 مليار درهم، في حين لم يخصص لميزانية التربية الوطنية سوى 46 مليار درهم، و13 مليار درهم لميزانية الصحة. وثانيا، بمتطلبات الرأسمال العالمي والمحلي لتيسير الاستحواذ على قطاعي التعليم والصحة من خلال تعديل

القوانين وتطوير أشكال الدعم والتحفيز. وتتحمل الطبقات الشعبية الواسعة التي تعاني من ضعف الدخل والهشاشة والفقر نفقات هذا التدمير.

يستمر الهجوم بشعارات ومفاهيم براقة. لكن حقيقة الأمر ليست تلك المفاهيم سوى خدعةٍ بورجوازية لإضفاء الشرعية على الهجوم على الوظيفة والتعليم العموميين، وهي عناوين التدمير المتوالي لما تبقى من مكتسبات الشعب المغربي. فهي لا تمثل الإنصاف وتكافؤ الفرص والحكامة الجيدة والتدبير الحديث...، رغم حمولتها اللغوية الإيجابية، بقدر ما هي رافعات لوضع المدرسة والجامعة بشكل نهائي تحت رحمة رأس المال ومصالح المقاولة الرأسمالية، الشيء الذي يدفع كل المناضلين والغيورين إلى تقديم مفاهيم مضادة، بعد تفكيك وشرح حمولة المفاهيم القائمة.

في سياق الهجوم السالف الذكر عملت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالمغرب منذ تأسيسها على التحسيس بهذا الخطر ومقاومته أشد مقاومة، ونظمت ندوة بالرباط يوم 10 يونيو 2018م حول "المدرسة العمومية والتوظيف بموجب عقود...هل نحن أمام منفذ للارتقاء بالمنظومة التربوية أم مخطط الإجهاز على المرفق العمومي"، و ندوة وطنية تواصلية مع وسائل الإعلام يوم 16 غشت بالرباط، وكذا ندوة علمية احتضنتها مدينة

خنيفرة يوم 20 أكتوبر تحت عنوان"المدرسة العمومية بين التعاقد وإلغاء المجانية" وحاولت بقواها المتواضعة المساهمة في تشكيل جبهة وطنية للتصدي للمخططات الطبقية في ميدان التعليم. وفي تحليلاتنا ومواقفنا نربط الأمر بجوهر الهجوم الشامل الذي يتعرض له من هم في الطبقات الدنيا، إنه هجوم متعدد الأبعاد لن يترك مجالا إلا وسيحاول الوصول إليه، بدءًا بالخدمة الاجتماعية وحقوق الأجراء وصولا إلى شكل تنظيم المجتمع، إن جوهر الهجوم في نظرنا هو سعي الرأسمال إلى إرساء ديكتاتورية شمولية جديدة، تستهدف شكل وجود الإنسان، وموقع المدرسة يوجد في قلب هذا الهجوم، إنهم يريدون جعلها المكان الأول لتدمير الإنسان.

- إذن فما أهداف التوظيف بالتعاقد؟ وما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية له؟
- وما الإشكاليات والمخاطر التي يواجهها الأجير بالعقدة؟
- وما انعكاساته على المنظومة التربوية؟
- وما آفاق النضال من أجل إسقاطه؟

التشغيل بالتعاقد:

بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية

نحن واعون كل الوعي بأن التعاقد مفروض علينا لأن أغلب المشاركين في مباريات التعليم، هم أبناء عمال وفلاحين صغار وموظفين بسطاء وعاطلين ومهمشين ومنتجين صغار، يعيشون تحت نير الاستبداد في بحر من البؤس والتجهيل والمآسي الاجتماعية، الناتجة عن البطالة، وضعف الدخل، وتدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وانعدام الشروط الدنيا لحياة لائقة. وضع ليس اختياريا؛ لأن المجتمع المغربي مجتمع طبقي تنعم فيه أقلية ضئيلة من ملّاكي المقاولات والبنوك والمزارع العصرية الضخمة وكبار ملّاكي المدارس الخصوصية وكبار خدام الدولة باحتكار الثروة والسلطة. هذه الطبقة البرجوازية لا تأخذ بالحسبان سوى تحقيق المزيد من الأرباح ولو على حساب أبناء الشعب المفقر، لذلك قلنا بأن التعاقد لم يفرض علينا عسكريا أو بواسطة عنف مادي مُورس علينا لنوقع العقد بل فرض علينا اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا.

❖ بعض التراجعات في قطاع التعليم:

لا يمكن استيعاب أبعاد ومرامي التشغيل بالتعاقد دون فهم مضمون ما سبقه من مخططات، إذ لا يخفى على أحدٍ أن قطاع

التعليم شكّل منذ مستهل الثمانينات هدفا لهجوم الرأسمال العالمي حيث تميزت هذه المرحلة بـ:

- تقنين تسجيل الموظفين في الجامعة (1982م)؛
- إحداث رسوم التسجيل في الجامعة (1983م)؛
- تضخم عدد المطرودين ابتداءً من (1984م)؛
- إصلاح (1985م) القائم على انتقائية شديدة في التعليم العالي، وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني، والسماح بتكرار سنة واحدة فقط في الثانوي؛
- خفض عدد منح الدراسة بالخارج، وتحميل الشغيلة التعليمية ساعات عمل مجانية منذ سنة (1985م)؛
- تشجيع التعليم العالي الخاص؛
- قرار الحد من منح الدراسة بالتعليم العالي (1993م)؛
- تخلي الدولة عن تعميم المنح الدراسية نتيجة مخطط التنمية (1981م-1983م)، وتفويتها الخدمات إلى القطاع الخاص وشبه العمومي؛
- تركيز مخطط (1988م-1992م) على ترشيد نظام التعليم بشروط تستطيع المالية العمومية تحملها...

إذن، يتبين ممّا سبق أن تهرب الدولة من تمويل التعليم ليس وليد اليوم بل هو استمرار لمسلسل معاناة هذا القطاع جراء مخططات

طبقية سميت تمويها (إصلاحا)؛ حيث زادت القطاع تأزما وتخريبا، خاصة مع توالي هذه الإصلاحات التي كان آخرها القانون الإطار(51.17).

وقد جاءت هذه الإصلاحات التخريبية تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية، واستجابةً لحاجات السوق الرأسمالية التي تقودها الشركات العملاقة العابرة للقارات. بهذه الطريقة تم وضع مصير التعليم ورهنه بين أيدي الرأسمال، وإخضاعه مباشرة لمنطق الربح والمنافسة، بعيدا عن شعارات الجودة، ومن أجل مدرسة متجددة ومنصفة ومواطنة ودامجة...التي لا تأتي إلا لتغليف الهجومات على القطاع.

وتراهن هذه (الإصلاحات) المتوالية أساسا منذ الثمانينات إلى يومنا هذا على تمرير سياسة الدولة في التعليم عبر جرعات كلما كانت موازين القوى لصالحها، وتتحدد الخطوط العريضة لهذه السياسة في:

- تقليص ميزانية التعليم، وتشجيع البحث عن موارد أخرى لتمويل القطاع؛
- فتح باب الاستثمار للرأسمال الخاص في قطاع التعليم بمبرر تعميم التعليم؛
- ملاءمة المدرسة [مناهجا وبرامجا] مع متطلبات السوق؛

- توفير يد عاملة مؤهلة ورخيصة وخانعة، وفي الوقت نفسه توفير مواطنين مستهلكين؛
- جعل أجور المدرسين وأوضاعهم المهنية مرتبطة بقوى السوق، ومرهونة بقانون العرض والطلب؛
- القضاء على الأجور الموحدة المرتبطة بالأقدمية، وربطها بالمردودية التي تقاس بالعلاقة مع الأهداف المسطرة في العقدة (القانون الأساسي لمهن التربية والتكوين)؛
- البحث عن تخفيض الكلفة عبر التقليص من كتلة الأجور...

❖ المرتكزات المرجعية للتشغيل بالتعاقد:

كثيرا ما يصيح أغلب المسؤولين على القطاع بأعلى صوتهم بأن التعاقد جاء لسد الخصاص والحد من الاكتظاظ، لكن في حقيقة الأمر أن مخطط التعاقد سياسة معلنة من قبل لأنه جاء ليثمن المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين التي جاء فيها:

"... ويتم تنويع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعدا، بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد" وبعده جاء المخطط الاستعجالي ليوضح التوجه أكثر حيث نجد في المشروع 15:

"...وسوف تتم مراجعة أشكال التوظيف، إذ ستجرى على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدي على صعيد الجهة"

واسترسل المشروع 17، تحت عنوان التحقيق الفعلي للامركزية: "يتمثل التدبير الأولي الذي سيتم اعتماده في إتاحة استقلال للأكاديميات في تدبير الموارد البشرية على أساس تحديد الاعتماد الإجمالي من المناصب المالية المخصصة للجهة. وهكذا، فإن توظيف الأطر التربوية سيتم على الصعيد الجهوي، على أساس التعاقد بناء على أنظمة وقوانين خاصة بالأكاديميات"

ولتفادي أي رد جماهيري كما حدث سنة 1965م لجأت الدولة إلى عملية مفضوحة لإحداث خصاص في المدرسين حيث تركت المدارس تعيش حالة اكتظاظ لا يطاق وحرمان من أطر التدريس لإيهام الشعب المغربي أن القرار فرضته ظرفية الخصاص المهول ومصلحة التلاميذ والاكتظاظ في الأقسام و ارتفاع عدد المتقاعدين، فبعد كل هذه الإجراءات أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين برنامجا جديدا تحت شعار إشهاري خادع وبراق "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء" سماه رؤية استراتيجية للإصلاح 2015م-2030م، والتي بموجبها سيتم تصريف منظور البورجوازية في التعليم خلال 15 سنة جرعة-جرعة، وفي هذا

الصدد ورد في الصفحة 31 من الرؤية الإستراتيجية "يتم على المدى المتوسط، بالتدريج، اعتماد تدبير جهوي للكفاءات البشرية في انسجام مع النهج اللامتمركز لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، مع تنويع أشكال التوظيف المدرسي، والتعليم المدرسي، ومكوني التكوين المهني، وذلك طبقا للمادة "135" من الميثاق السالفة الذكر.

❖ فرض التعاقد اقتصاديا:

نظرا لتخلي الدولة عن توفير الشغل للعديد من الشباب أصبحت البطالة هي العنوان البارز للعصر الراهن، إذ ضربت في المقام الأول شريحة مهمة من الشباب حاملي الشواهد بمختلف تخصصاتها (خريجي كليات الآداب والعلوم الإنسانية، الحقوق، والعلوم، والعلوم والتقنيات، ومدارس المهندسين، ومهن التمريض...) أمام هذا الوضع قامت وزارة التربية الوطنية بالإعلان عن مباراة التوظيف بالتعاقد وقد كان آخر أجل للمشاركة فيها هو 19 نونبر 2016م، تحت ذريعة الجواب على مشكل البطالة المستشري، وتحقيق جودة التعليم ومردوديته، كأن الطريقة الوحيدة لمواجهة البطالة هي تكريس هشاشة التشغيل عبر القضاء على الشغل القار، فالأمر ليس غريبا أو جديدا فاستغلال مآسي البطالة لفرض شروط استغلال لا تقبلها الشغيلة في حالات التشغيل القار ظاهرة

قديمة قدم المجتمع الرأسمالي، إنه ابتزاز مفضوح من الدولة في حق الآلاف من طالبي الشغل: إما القبول بشروط التعاقد أو البقاء في جحيم البطالة.

❖ فرض التعاقد سياسيا:

إن ميزان القوى المائل لصالح البورجوازية خصوصا بعد تفشي البطالة هو ما سهل هجوم الدولة على الوظيفة العمومية وفرض سياسة تقشفية قضت على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وكافة الكادحين والمقهورين(الحماية الاجتماعية، الحق في الإضراب، الزيادة في سن التقاعد، الزيادة في نسبة الاقتطاع، تقليص رصيد المعاش...) وفي المقابل وجد جيش المعطلين نفسه منزوع السلاح ودون قوة لازمة لردع هذا المخطط الطبقي.

❖ فرض التعاقد إيديولوجيا:

بغية إفشال خطوة مقاطعة شبابيك التسجيل للمشاركة في مباريات التشغيل بالتعاقد بكل من (تطوان، القنيطرة، وجدة...) سارعت الدولة البورجوازية بتسخير أبواقها للتطبيل بأن:

- المتعاقد وغير المتعاقد لهما الحقوق والامتيازات نفسها؛
- وكذا التعاقد جاء لمحاربة الاكتظاظ ولإنقاذ التلميذ؛
- وهل تريدون ضياع مستقبل التلاميذ؟...

ناهيك عن مهاجمة الدولة للقطاع العام وشن حملة إيديولوجية لإيهام الشعب المغربي بأن التشغيل بالتعاقد سيجعل الأستاذ أكثر فعالية ومردودية لأنه سيخضع بشكل دائم لمعايير تقييم كفاءته المهنية، لذلك تمكنت الدولة من فرض هذا المخطط إيديولوجيا.

❖ التعاقد وأوهام الجودة والمردودية:

يريد إيديولوجيو الدولة إقناعنا بأن العصا السحرية التي اكتشفتها الدولة لضمان جودة التعليم هي التخلي عن الوظيفة العمومية وتعويضها بالتشغيل بالعقدة لأن الإطار المتعاقد سيكون خاضعا بشكل دائم لمعايير تقييم كفاءته المهنية، ما يجعله مهددا بفسخ العقدة في حالة عدم إثبات كفاءته.

❖ التعاقد يزيد من تفكيك المدرسة العمومية:

يعدُّ التعاقد من بين أوجه الهجوم البورجوازي على التعليم إذ يستمر هذا الأخير ببلدان عدة من بينها المغرب عبر تطبيق برامج ومخططات وإعداد مراسيم و قوانين للإجهاز عمّا تبقى من الطابع العمومي لهذه الخدمة ويتخذ هذا الهجوم أوجه عدة يمكن إجمالها في مايلي:

- الملاءمة مع المقاولات وحاجات الرأسمالية؛
- انسحاب الدولة من التمويل؛

- الخوصصة؛ تفويت كل المؤسسات ذات الطابع العمومي الخادم لأغلبية الجماهير الشعبية إلى مؤسسات شبه عمومية أوخاصة؛
- اللامركزية: ويتجلى ذلك أساسا في انسحاب الدولة الواضح والمكشوف من ميدان التشغيل وإعطاء الصلاحيات للأكاديميات؛
- ربط التعليم بسوق الشغل؛
- التعليم بالكفايات: تعطي الباطرونا المتحكمة في التعليم أهمية أقل للمعارف التي يفترض أن تنقلها المدرسة، في حين تهتم بتمكين المتعلمين بكفايات أساسية تحددها الضرورات الصناعية والتجارية، وذلك على حساب تلقين التلاميذ والطلبة المعارف الضرورية التي تساهم في ترسيخ الثقافة النقدية وتجعلهم يفهمون العالم الذي يعيشون فيه؛
- تقليص النفقات العمومية؛
- دعم الدولة للقطاع الخاص...

❖ مخاطر تطبيق مخطط التشغيل بالتعاقد في ضوء الممارسة المهنية:

- يضرب الاستقرار المهني والنفسي والاجتماعي لعموم أجراء التعليم حيث يسهل التشغيل الهش نقل الأساتذة الذين

فرض عليهم التعاقد من مقرات عملهم إلى النفوذ الترابي للمديريات الإقليمية دون احترام المذكرات المنظمة لهذا الأمر وذلك باستعمال أسلوب التهديد بفسخ العقدة إن لم يلتحق الأستاذ الذي فرض عليه التعاقد بمقر العمل المفروض عليه؛

- مكننة الأستاذ من خلال فرض تدريس مواد خارج تخصصه ما ينعكس سلبا على المتعلمين والأستاذ وهذا يتناقض مع شعار الجودة والمردودية؛
- تكريس التمييز بين فئات الشغيلة التعليمية؛
- ضرب وحدة شغيلة التعليم بالعمل بنظامين متناقضين بقطاع التعليم، نظام التوظيف المعمول به منذ نهاية الخمسينيات 1959م تحديدا، والنظام الأساسي (لأطر الأكاديميات) المفروض اليوم، سيهدد وحدة شغيلة التعليم، وسيزيد من تشتتهم وسيخلق مصاعب كبيرة في توحيد نضالاتهم، إذ ستختلف مطالب الفئتين، فئة مرسمة وأخرى غير مسموح لها بالترسيم، فئة تعمل في شروط قارة وأخرى معرضة للطرد في أي لحظة؛
- ضرب الحق في التقاعد حيث ورد في المادة 27 من النظام الأساسي الخاص (بأطر الأكاديمية الجهوية لجهة الشرق)

"تخضع الأطر المتعاقدة بالأكاديمية فيما يخص التقاعد للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397هـ (4 أكتوبر 1977م) كما وقع تغييره وتتميمه" وهذا نظام يطبق على المستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية، والمستخدمين المتعاقدين الجاري عليهم الحق العام. ويأتي هذا الإجراء لتسهيل تمرير الهجوم على الحق في التقاعد وذلك بعد استهداف الدولة للصندوق المغربي للتقاعد عن طريق الزيادة في نسبة الاقتطاع، وتقليص رصيد المعاش، إضافة إلى الزيادة في سن التقاعد؛

- سهل هذا النوع من التوظيف ممارسة التعسف والشطط في استعمال السلطة من طرف مجموعة من المتسلطين حيث أفرز هذا النوع من التشغيل تأخرا في صرف أجور مجموعة من الأساتذة على مستوى مجموعة من جهات هذا الوطن لأنها تخضع لإمكانيات الأكاديميات؛
- سهل هذا النوع من التشغيل تحريك الأستاذ من التأهيلي إلى الإعدادي أو العكس نظرا لوضعيته الهشة وكذا عدم تحديد الإطار فيما يسمى بالنظام الأساسي (لأطر

الأكاديميات) مما يجعله عرضة للتحريك المتتالي، قس على ذلك الشروط غير اللائقة التي مرت منها التكوينات وعدم التزام الدولة ومؤسساتها بالتعويض عنها، ناهيك عن حرمان الأساتذة من الحركة الوطنية الذي ساهم في تشتيت الكثير من الأسر وتفكيكها في بعض الحالات، إضافة إلى حرمان الأساتذة من بطائق التغطية الصحية ومؤسسة الأعمال الاجتماعية...

❖ وظائف المدرسة:

تؤدي المدرسة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي وظيفة مزدوجة، فهي مسؤولة من جهة عن ضمان استمرارية تزويد الاقتصاد والدولة البرجوازية بالعمال المؤهلين والأطر الضرورية لتسيير دواليبها (وكذلك بالمعلمين والأساتذة لإعادة إنتاج هذه العملية).

إن المهمة هنا هي تزويد المنشآت الرأسمالية بيد عاملة مؤهلة وليس خلق فرص شغل، ومن جهة أخرى "فالمدرسة" مسؤولة عن تسويغ الإيديولوجيا السائدة وتبريرها وحقنها في شرايين المتلقين بإقناعهم بضرورة انقسام المجتمع إلى أسياد وعبيد، وذلك للحفاظ على العلاقات السائدة نفسها، مع العمل دائما على خوض حرب ضد المعارف الضرورية لترسيخ الثقافة النقدية التي تجعل الشباب يفهم العالم الذي يحيط به.

❖ ما السبل لإسقاط مخطط التعاقد؟

إن واقع الممارسة المهنية أثبت مخاطر التعاقد وانعكاساته السلبية سواء على المدرسة العمومية أو على الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد منذ الشروع في تطبيقه.

إن مستقبل التعليم العمومي في البلد كما في كافة البلدان الرأسمالية الأخرى مهدد بالتفكيك بسبب السياسات الطبقية، وفي المقابل تشجع الدولة التعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي. فقرار التشغيل بالعقدة كما سلف الذكر، ليس سوى استمرار في تمرير مخططات الدولة لإضفاء المزيد من المرونة والهشاشة وفرط الاستغلال، مما يعني المزيد من تملص الدولة من التمويل العمومي للمدرسة، والذي سينتج عنه لا محالة تعميق أزمة التعليم بالمغرب، وتعميق الصراع الطبقي بين البورجوازية وعموم المهمشين والمضطهدين وأجراء القطاع من جهة أخرى. لهذا وجب ربط النضال من أجل حقوق الشغيلة التعليمية وعلى رأسها إسقاط التعاقد، بالنضال من أجل إنقاذ المدرسة العمومية وضمان حق المتعلمين في تعليم مجاني وجيد، وهذه المهمة ملقاة بشكل رئيس على عاتق النقابات العمالية والمدرسين، والمثقفين، والباحثين، والأسر، والطلبة...).

معركة مستمرة حتى إسقاط مخطط المدرسة الرأسمالية

تستهدف مخططات إصلاح التعليم بكل قوانينها ومراسيمها شبه مجانية التعليم، وتحويل ما تبقى من عموميته إلى مقاولة تعليمية تفتح المجال للقطاع الخاص على حساب القطاع العمومي، ما يؤثر سلبا في وظائف المدرسة والمدرس من جهة، وإغراق الأسر المعوزة في مصاريف أبنائها لضمان مقعد دراسي من جهة أخرى.

في سياق تفكيك المدرسة العمومية وإفراغها من دورها الحقيقي، صدر الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبعده المخطط الاستعجالي بناءً على تقرير المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008م، ثم الرؤية الاستراتيجية 2015م_2030م بناءً على التقرير التحليلي سنة 2014م، ناهيك عن مخططات ومراسيم أخرى تختلف أسماؤها وشعاراتها، لكن مضمونها واحد.

إن المخططات السالفة الذكر ليست سوى أرضية لتدمير الشغل القار، وكذا القضاء على جوهر التعليم وتحويله إلى تكوين يستجيب لرغبات الشركات الخاصة في ضرب صارخ للحق في المعرفة وتنمية الفكر النقدي. ما يؤكد مرة أخرى أن ضحايا هذه المخططات هم المدرسون والمتمدرسون، الشيء الذي سينعكس على المجتمع بشكل سلبي.

- ما علاقة التشغيل بالتعاقد بتفكيك المدرسة العمومية؟

تقدم الوزارة والحكومة مبررات عديدة لإضفاء الشرعية على مخطط التعاقد من بينها:

- ✓ توفير مناصب الشغل، ومحاربة الاكتظاظ؛
- ✓ تحقيق جودة التعليم ومردوديته...

غير أن تنزيل هذا المخطط أتى في سياق تفكيك التشريعات المنظمة لعلاقات الشغل تطبيقا لتدابير مخططات التقشف العالمية والتي لا تستهدف فقط تحميل الشغيلة فاتورة الأزمة، بل سيمتد الأمر إلى إعادة النظر في قوانين الوظيفة العمومية، وهذا ما رفضته العديد من الفئات (الأساتذة، الطلبة الممرضون، طلبة كلية الطب...). ففي قطاع التعليم حاولت الوزارة والحكومة الشروع في حملة التزييف وتغليط الرأي العام من خلال ادعائهما إصلاح الأنظمة الأساسية واستعدادهما للمزيد من التعديلات تحت يافطة (مماثلة الأنظمة الأساسية لموظفي الأكاديميات مع الأنظمة الخاصة بباقي الموظفين بالقطاع).

إن الهدف الأساس من التشغيل عبر الأكاديميات هو تفكيك وحدة الشغيلة التعليمية وخوصصة القطاع، وكذا إضفاء المزيد من الهشاشة على وضعيتها، لأن كل أكاديمية ستشغل مدرسين في إطار نظام أساسي خاص بها؛ وبالتالي يمكن لكل مؤسسة من هذه المؤسسات الإجهاز على مكسب للشغيلة في وقت مختلف عن

الذي أجهزت فيه الأكاديمية الثانية على مكسب آخر للشغيلة؛ وبالتالي ستتمكن من ذلك بسلاسة في غياب المقاومة الجماعية للشغيلة (البند الثالث من الأنظمة الأساسية) وبشكل أدق ستصبح مطالب الشغيلة بجهة الشرق مثلا مختلفة عن مطالب الشغيلة نفسها بجهة بني ملال خنيفرة وهكذا دواليك...، مما سيؤدي إلى بناء معارك في أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة ومطالب مختلفة يسهل نسفها.

يهدف هذا النوع من التشغيل من جهة ثانية إلى تقليص نفقات التعليم وتسليعه، تنفيذا لإملاءات صندوق النقد الدولي، بإجبار الأسر على دفع ثمن تعليم أبنائها باعتبارها أحد مصادر تمويل الأكاديميات لدفع أجور المدرسين الذين تعاقدت معهم. هذا بالإضافة إلى مساهمة الشركات الخاصة في تمويل التعليم مقابل فرض مقررات لصالحها؛ أي تحويل المدرسة لفضاء تكوين يد عاملة رخيصة وإنتاج عقول مستهلكة. فضلا عن غياب تكافؤ الفرص بين المتمدرسين في مختلف الجهات في ظل عدم التوازن الاقتصادي.

إن الدفاع عن مدرسة عمومية، وديمقراطية، وشبه مجانية للجميع لتحقيق مصلحة المجتمع، ومستقلة عن السوق هي مهمة الجميع (مدرسون، ومثقفون، وباحثون، وأسر، وطلبة وأساتذة جامعيون...).

إسقاط التعاقد لا إصلاح أنظمته الأساسية[1]

مخطط التعاقد سياسة ممنهجة لتدمير مجمل الوظيفة العمومية والتخلص من الخدمات العمومية والاجتماعية، التي حصّنتها الأجيال السابقة بنضالاتها وكفاحاتها.

فرض مخطط التعاقد على آلاف من الشباب يسعون لتأمين عمل يضمن لهم دخلا وعملا مستقرا يكفل العيش الكريم.

ولم يجد هؤلاء الشباب أمامهم خيارا آخر إلا الرضوخ المؤقت وتوقيع عقود غير منصفة، على أن يبدأ النضال من أجل إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في الوظيفة العمومية، بعد ضمان علاقة الشغل مع الأكاديميات كمؤسسات ضمن المنظومة التعليمية.

فعلا لم يتأخر "الرضوخ المؤقت" على التحول إلى رفض عارم لمخطط التعاقد، الهادف إلى تحويل شغيلة التعليم إلى أقنان في يد مديري الأكاديميات.

انطلق نضال المفروض عليهم التعاقد ضد فسخ عقد أستاذ بزاكورة، وتُوّج بتأسيس "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد" يوم 04 مارس 2018م.

منذ هذا التاريخ والنضال يتضخم مثل موجة تسونامي مهدِّدا بتدمير الجدران الأولى التي شيدها النظام في صرح التعاقد بغية

---

[1] مقال مشترك بقلم مناضلين من الناظور وتزنيت.

تحطيم ما تبقى من جدران الوظيفة العمومية ومكاسب الشعب المغربي.

وما دام التناقض قائما بين مصالح الطبقة السائدة والمفروض عليهم التعاقد فإن النضال لن يتوقف عن النمو، لذلك اعتمدت الدولة كل أساليبها لإيقاف تقدم هذا النضال، بدءًا من القمع المادي، ومرورا بالهجوم المعنوي والإعلامي،ووصولا إلى التهديد بالتسريح الجماعي للأساتذة سواء الممارسين أوالمتدربين بالمراكز الجهوية، كلها تكتيكات في مجمل إستراتيجية الدولة للقضاء على أداة النضال ضد التعاقد وتدمير المقاومة الجماعية المنظمة تحت إطار تنسيقيتنا الوطنية.

لكن أخطر تكتيك يمكن أن تعتمد عليه الدولة حاليا، هو إدعاء تقديم تنازلات للحركة، إدعاء الاستجابة لبعض المطالب بعد "حوار" مع الفاعلين الرئيسيين داخل المنظومة التعليمية.

بعد النجاح التاريخي لمسيرة 20 فبراير وأيام الإضراب الموازية له، وبعد "حوار" فارغ من أي محتوى مع البيروقراطيات النقابية، ادعت الدولة أنها ستطرح "الأنظمة الأساسية لموظفي الأكاديميات الجهوية" للتعديل، مدعية أن هذه الأنظمة تعاني من بعض الثغرات ونقاط القصور، وأنها ترحب بكل الاقتراحات الممكنة لتعديلها.

قد تقوم الدولة فعلا بتقديم تنازلات، بالتخلي عن بعض البنود التي لا تضرب جوهر مخطط التعاقد مثل:

- تعديل البنود الخاصة بالحركة الانتقالية؛
- الحد من سلطة فسخ العقود في حالات بعينها في أفق الهجوم عليها في أول تراجع نضالي....

يجب التأكيد أن هذا الواقع ليس نتاج نية الدولة السليمة وانفتاحها على الحوار، بل نتاج نضالنا المستميت. ولكن يجب الوعي بخطورة مثل هذه التنازلات حيث:

- لا تقدم الدولة تنازلاتها الشكلية، إلا بعد التمكن من هزم الحركة المناضلة، كي يمكنها من قطع الطريق أمام هذه الحركة لاستثمار هذه التنازلات للمزيد من التعبئة والنضال من أجل مطالب أخرى؛
- لا تهدف الدولة من هذه التنازلات تنزيلها على أرض الواقع؛ بل بث الفرقة في صفوف الحركات المناضلة وتقسيمها لمجموعات متناقضة؛ حيث سيظهر قابلون ورافضون، وفي غياب تقاليد النقاش الديمقراطي ينتهي الأمر بانشقاقات خطيرة؛
- بمجرد انكفاء الحركة تقوم الدولة باستعادة ما تنازلت عنه، وقبلته أطراف من حركة النضال بمبرر "عصفور في

اليد، أفضل من عشرة على الشجرة"، مفوتةً العشرة على الشجرة دون الحفاظ على العصفور الذي يوجد في اليد؛

- إن التنازلات الجزئية لم تتأتَ قط بنضالٍ محصور في حدود المطالبة بهذه التنازلات، فقط نضال جبار من أجل مطالب عامة هو الذي يجبر الدولة على التنازل على الجزئي من أجل الحفاظ على الكلي؛
- تضطر حركات النضال في لحظات بعينها إلى الرضوخ لما تفرضه الدولة من تنازلات، فالمسألة ليست هي "ما نسعى إلى تحقيقه" بل ما "نستطيع تحقيقه" في ظل شروط وميزان قوى محددين.

وأخيرا، نؤكد أننا نناضل من أجل إسقاط مخطط التعاقد، وإلغاء الأنظمة الأساسية لموظفي الأكاديميات الجهوية، وإسقاط المرسومين، ومطالب أخرى يمكن الاطلاع عليها في الملف المطلبي للتنسيقية وبيانات سابقة، وليس إصلاح هذه الأنظمة.

إصلاح الأنظمة الأساسية أو بالأحرى تلميعها وشرعنتها، تلك مهمة الدولة لخداع الجماهير، وليست مهمتنا النضالية.

المشهد النقابوي بالناظور:

بين التبطيق والاسترزاق وتحريف المضمون الكفاحي

"النقابة منظمة طبقية حقيقية للبروليتاريا، تخوض البروليتاريا في صفوفها نضالاتها اليومية ضد الرأسمال وتكون لها بمثابة مدرسة"

نقد برنامج غوتا ماركس

نعلم جميعا مهام النقابات وعلة وجودها وسياق تأسيسها، وندرك إدراكًا عميقا أن من يخرج من صلب الشعب ويعبر عن تطلعاته سيمكث في الأرض ويتشبث به كل مناضل حر، ومن يعمل وفق سياسة التعاون الطبقي ويكون همُّه تسوية المشاكل بالتنازلات، وفرملة النضالات الجماهيرية، وجر الشغيلة إلى إصلاحات آنية جوفاء تخدم الرأسمال وتشرعن هجوماته المتواصلة عليه (التلطيف الطبقي)، ويعمل على إفشال أي مبادرة وحدوية ميدانية بإطلاق التهم الجاهزة وطرد المناضلين حتى من فروعهم أوتجريمهم والتضييق عليهم، واستخدام عبارات مثل (هذوك كلاكلية/النضال والمناضلين ديال الجامعة) مع التهرب من تحمل المسؤولية والانسحاب من المعارك بداعٍ أن هذه المعركة أوذاك الملف يتبناه إطار ما.

وقد تحدث لينين عن بعض مظاهر النقابوية قائلا إن "التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي إلى إخضاعها للأيديولوجية

البرجوازية...فالحركة العفوية للطبقة العاملة هي النقابوية ... والنقابوية تعني إخضاع العمال أيديولوجيا للبرجوازية". ومن مثل هذه المظاهر، وإضافة لما قيل لاحظنا قيام (بعض أصحابنا) باستقطاب المناضلين النوعيين المقبلين على دخول المعترك المهني وإطفاء جذوة النضال فيهم وإقبارهم وجعلهم رقما في الصور أمام جنبات المسيرات والمعتصمات (إضافة إلى تقبيعهم لإضهار القوة والتباهي بالأرقام في الأشكال) وبذلك تفقد التنظيمات الشعبية مناضلين، وتكسب مثل هذه النقابات/الخيريات/الجمعيات رقما إضافيا في عدد المنخرطين الذي لم يكن ولن يكون أبدا معيارا لكفاحية أي تنظيم وخدمته الحقيقية للشغيلة.

ماذا نقصد بهذا الكلام؟

نقصد به بوضوح شديد أن بعض ممتهني العمل النقابي أو النقابويين الخاضعين للإديولوجيا البورجوازية في إقليم الناظور، يخدمون بوعي أوبغير وعي نقيض الشغيلة التي يدّعون الدفاع عن مصالحها الآنية والإستراتيبيجة، وذلك بعملهم الحثيث والمستمر على تحويل مسارات الصراع وتقزيمه، ومحوهم إمكانات المواجهة بين التحت والفوق، وخدمتهم مصالح الفوق بذريعة خدمة مصالح التحت، وهذا يدل على فقدان البوصلة لدى هؤلاء، وعلى الشغيلة بإقليم الناظور أن تغادر مقاعد المتفرجين وتنهج حلا شعبيا لمواجهة

المشكلة البيروقراطية التي لم تقبعْ فقط في سدّة المركزيات بل امتدت عدواها إلى بعض المكاتب الجهوية والإقليمية ووصلت حتى الفروع والجماعات، فبدل الكشف عن التناقضات الرئيسية وتوجيه السهام لها ومواجهة مخططاتها وإيديولوجياتها، وتتبع مطالب الطبقة العاملة وخدمتها، مع تأطير مناضليها بالندوات وتقديم كرونولوجيات هذه الإطارات ومناقشتها مع العمال، والتعريف بأبرز معاركها، وكذا مواقفها من مختلف القضايا -التي ضحى من أجلها الشهداء- إضافة إلى تفكيك مختلف المخططات الطبقية بمنظور شعبي. نجد هؤلاء في المقابل ينهجون طرقا تقليدية في الاستقطاب العلني والخفي، المباشر وحتى الرقمي بتقديم المَشورات الخيرية بدل الصدع بالمواقف الصلبة للإطار، ونهج سياسة (درتْ فيك الخير) لبيع البطائق كأنهم في مقاولة تجارية، ولا يكتفون عند هذا الحد بل يعمل محترفو النقابوية على تفريغ المنخرط من أي حسّ نضالي تخويفا بالقانون و(بتجربتهم الإقليمية)، وينتج عن كل ذلك ظاهرة الشّماعات؛ بتعليق الأخطاء على بعض الأشخاص، وشخصنة النقاشات- ولنا أمثلة لا تعد ولا تحصى في ذلك- وإدانة القرارات وتوجيه وكيل الاتهامات. وبقدرة قادر تتحول عند هؤلاء فجأة الأزمة التي تعاني منها الشغيلة قاطبة من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية إلى أزمة جغرافية وأزمة أخلاقيات وأقوال (هذا من الجهة

الفلانية/ وآخر من المدينة الفلانية/ وذاك من المجموعة الفلانية...) بدل خوض الصراع الفكري لإقصاء كل ما هو خاطِئ انسجاما وقوانين الدياليكتيك.

ومن جهة ثانية، خاصة في ظل الأزمات الدورية للرأسمالية، التي لم تعد بمقدوها أن تمنح شيئا للعمال، بل تحاول استرجاع ما تنازلت عنه سابقا، وتسعى إلى أن يؤدي عالم الشغل ثمن أزمتها كي تستعيد أرباحها، وهذا هو مضمون الهجومات المتتالية على مكتسبات الشغيلة وحقوقها، لهذا فعلى (صاحبنا النقابوي) بدل الاشتغال موسميا واحتراف مهنة الصيد والقنص أن يقرأ بعض مهامه ويراجع علة وجوده التي لن تحيد عن الخط الشعبي وامتدادته في كل قطاع ومهنة، ولن تحيد كذلك عن المبدأ الكفاحي والدفاعي عن كل المصالح الآنية والإستراتيجية للعمال، وموازاة مع ذلك، النضال ضد الاستغلال الرأسمالي. ونظن أن أكثر الطرق فعالية لبلوغ هذا الهدف هو العمل النضالي المباشر الميداني الوحدوي أي توحيد العمال بدل تقسيمهم وإدخالهم في صراعات هامشية ولعل نموذج زاكورة لخير دليل، وليس نهج سياسة التعاون الطبقي ولعب دور الوسيط أحيانا والإطفائي أحايين أخرى، هذه هي الخلاصة الأولى.

إلا أن هناك خلاصة أخرى نعدّها أساسية وحاسمة هي طرح نظرة شمولية ومنسجمة من أجل محاربة الفساد من داخل الإقليم ومواجهة كل أشكال البيروقراطية وأسبابها وتجلياتها من أجل مصالح الشغيلة والكادحين، لكن هذا يبقى خطابا ديماغوجيا إن لم يُسند ويُشفع بفعل ميداني وحدوي واضح المعالم مبني على فكر وإيديولوجية الكادحين، منتبه لكل الأساليب الجديدة التي تستعملها الرجعية في التضليل وخاصة شعاراتها، وخطاباتها الجوفاء المُفرغة من المضامين الكفاحية والمحتويات العملية والجدلية. إضافة إلى هذا فإن خدمة الشغيلة -مهما كانت الظروف والاعتبارات الوقتية- يقتضي الاعتماد على الفكر العملي، ويقتضي الانطلاق من معقل الداء بغية استئصاله نهائيا، ويقتضي التمييز بين التناقضات دون تذبذب والتواء، ودون رضوخ، بل بفكر مقاومٍ ومواجِهٍ وفاضِحٍ أساليبَ النفاق والتهديد التي تعودت الطبقات المستغِلة على استعمالها وفرضها. ولا بد من تحديد المواقع وأجرأة المواقف ميدانيا ببرامج نضالية وحدوية وممارسة النقد والنقد الذاتي انسجاما مع منظومة (وحدة-نقد-وحدة...) لتمتين هذه الوحدة وتطويرها (نموذج الإضراب المشترك الناجح في إقليم الناظور 11 مارس 2020م) وليس الاكتفاء بالرفض أوالانسحاب وتحميل

المسؤولية للآخر. لأن اللاموقف في آخر المطاف هو موقف يخدم الرجعية.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن المناضلين(كانوا نقابيين أو غير ذلك) الذين ضمنوا ويضمنون استمرار حركة المجابهة والمقاومة والممانعة بمضامينها الشعبية: هم الممثلون الحقيقيون للشغيلة وتقاليدها الحقيقية؛ تقاليد اليقظة والمبادرة والتضحية ضد كل محاولات التسطيح والتبضيع والتجهيل والتفقير والتمويه...

فليخدع الكذابون والمنافقون والأغبياءُ والعميانُ وأنصارُهم الشغيلةَ متشدقين بالخطابات الرنانة الفارغة من المضامين الكفاحية وبالانتصارات الخيالية ذات المضامين التراجعية الانهزامية وبالمكتسبات المسمومة، أما نحن فإننا نقول للأساتذة والأستاذات انزعوا القناع عن وجوه هؤلاء الكذابين افتحوا عيون هؤلاء العميان وتساءلوا؟

انتصار لأي طبقة؟ طبقة المستغَلين أم طبقة المستغِلين؟

ونعتقد جازمين أن من يتحدث عن خدمة الحقيقة وخدمة الشغيلة ويدّعي المرافعة عنهم، ولا يطرح برنامجا نضاليا إقليميا، بل يكتفي بسرد تضحيات ومعارك الأمس ويتشدق بالقول ولا يجتازه إلى الفعل والممارسة إنما هو ألد أعداء الشغيلة، إنه ذئب ارتدى جلد الحمل، وخصم عنيد للشغيلة، وخادم لأعداء الشغيلة، وهنا يظهر

بالواضح والملموس الفرق الجذري؛ حيث اعتنوا بالطلاء الخارجي البراق للنقابة وتناسوا قصدا وعجزا جوهرها المتين، فجاءت تواريخهم صورة مشوهة ناقصة فاضحة لهم. لكن جماهير الشغيلة العظيمة قد بدأت حركتها فعلا والدليل على ذلك تفنن أعدائها في ابتكار أساليب جديدة لممارسة العنف ضدها، ولمعاودة الهجومات بطرق غير معهودة، لكن هيهات ثم هيهات فمهما انتزعوا الأشجار فلن يستطيعوا أبدا منعنا من احتضان البذور.

وقبل الختم نقول لهؤلاء إن الإنقاذ المنشود هو إنقاذ الشغيلة من نير الاستغلال الممارس عليها والهجومات المتواصلة على مكتساباتها التاريخية، وإنقاذها مما تتخبط فيه وتتعرض له من أخطارٍ على كافة الأصعدة خاصة في ظل تحميلها كلفة الأزمة. وذلك لن يتم إلا عن طريق إيقاظ القوى الكامنة فيها وتوجيهها ضد أعدائها الحقيقيين، أجل هذه القوى الكامنة وحدها هي التي تستطيع أن تضغط على (حكوماتها ووزارتها) وتكُرِهها على وقف زحف خطر المخططات الطبقية، ونقول لهؤلاء ولأولئك إن النضال لم يكن ولن يكون أبدا بالوكالة، وإنما هو فرض عين على كل قادر، وهو نضال مزدوج ضد جبهتين؛ النقيض الحقيقي المباشر الذي يُنزِّل في كل حين ولحظة ترساناته القانونية والسياسية والإعلامية لحماية مخططاته الطبقية، وكل من سولت له نفسه جعل الإطارات الشعبية فارغة من

المضامين الكفاحية التي أسست من أجلها ويجعلها ذات مضامين استرزاقية.

ونصل للخلاصة الأخيرة التي تهم بالضرورة كل أستاذ فرض عليه التعاقد: وهي أن أولوية الأولويات عند الأساتذة المفروض عليهم التعاقد هي تقوية هياكل التنسيقية وتجديدها باستمرار لتحقيق مطالبنا العادلة والمشروعة المسطرة في ملفنا المطلبي والتي يأتي على رأسها إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية. وحري بنا التذكير بأن التنسيقية تأسست كإجابة علمية حتمها الفراغ والتخاذل والتواطؤ والصمت والهروب من المواجهة...

وقد جاءت هذه التوضيحات تضع حدا لكثير من التساؤلات وتحبط كثيرا من مناورات التزييف والتضليل في هذا الظرف الدقيق الذي يعيشه شعبنا المهدد بالمجاعة في الشهور المقبلة والذي لم يبق لديه إلا الدعاء من أجل المطر.

إن قولنا هذا لا يعني أن كل المسؤولين النقابيين بيروقراطيين أوكانوا بيروقراطيين من البداية فنحن نعلم علم اليقين أن في كل التنظيمات مناضلين مخلصين لهم تكوين نظري وسياسي وينهلون من الخط الشعبي، لكن البيروقراطية تحاصرهم وتمارس التضييق عليهم.

الشهادة مدخل لجذرية الاستفاقة

ليس من السهل أن يكتب المرءُ عن آخرَ يتلبسه ويلتحم فيه، عن آخر-أناه تنعدم بينهما المسافات مادةً ومعنًى، لكن الذاكرة بجبروتها تحتم علينا المواجهة والفصل، تحتم علينا أن ننبشَ في التاريخ بأسًى وحسرة، تحتم علينا أن نعرّيَ دماء ليلة الخميس الأسود، ونجهرَ بأصواتنا المبحوحة في وجه كل القتلة والجلادين: لن ننسى...ولن نغفر...وسنستمر، تحتم علينا أن نجعل الحاضر فينا غائبا عنا، ونتذكر بألمٍ لحظات فراقِ مَن يستمر معنا.

ليس من السهل أن يكتب المرءُ عن أناه المغتالة بصيغة الجمع التي اجتمعت فيها كل معاني الفخر، والعزة، والإباء، والإيثار، معاني الصمود، والثبات، والتضحية، وبذل النفس. واجتمعت فيها وثوقية الانتصار والاستمرار.

ليس من السهل تحبير اسم عبد الله حجيلي أونطقه، دون أن تسري في العروق دماء الأحرار والشرفاء، دماء خالدي الأرواح، دماء الشهداء، فشهادتهم كالحقيقة لم تكن ولن تكون إلا ثورية، تجعلنا ندرك يقينا بأن الدم الذي سال أو الذي سيسيل سيحقق النصر لا محالة رغم أنف كل المستبدين والطغاة.

❖ معنى الشهادة:

إن معنى الشهادة في المجتمع الإنساني له قدسية كبيرة، لأنها أعلى ما يمكن أن يصله المناضل الحق، في دفاعه عن القضية التي آمن بها إيمان تضحية ونصر، آمن بأن العطاء وبذل النفس مستمران مادام الظلم قائما، مادام الاضطهاد مستشريا في البلاد.

إن الشهادة تُعلمنا أن الشهيد لا يموت، بل هو حي في ضمائرنا، وتُعلمنا أن طريق الحق والنضال لم يكن قط ولا أبدا مفروشا بالورود، بل كان ومازال طريقا شاقا وطويلا، ومحفوفا بالصعاب.

إن الشهادة تُعلمنا أن نستكمل ما بدأه الشهيد وأن نناضل من أجل إزالة كل أسباب الظلم والطغيان، وندافع عمّا آمن به ورفاقه، ولا نحيد عن هذا الطريق.

استشهد حجيلي ونحن نعلم بالضبط أنه يعلم لماذا استشهد؟ يعلم بالضبط أن الشهادة ليست طريق الفناء والنهاية بل طريق البقاء والاستمرار، يعلم يقينا أن الشهادة تاج المناضلين، وفخر كل الثوار، يعلم أنها في المعارك العادلة تكون سدا منيعا ضد كل أشكال الاستسلام، والمساومة، والمهادنة.

استشهد حجيلي من أجل قضية تشكل ماضي الشعب وحاضره ومستقبله، استشهد في سبيل المدرسة المغربية بمجانيتها وعموميتها.

استشهد حجيلي ليعلمنا أن عنف الدولة مازال يحصد يوميا شهداء معلنين وغير معلنين، من صلب العمال والفلاحين والأساتذة

والطلبة والمعطلين، وليؤكد بالمحسوس تاريخا عميقا من الاضطهاد والصراعات الطبقية، وإن تغيرت ألوانها واختلفت أشكالها وتعددت تعبيراتها، فهي تصبُّ في معنى واحد؛ أن الاستشهاد نتيجة حتمية لمقاومة الشعب -كل الشعب- لكل المخططات الطبقية التصفوية التي تكرس البطش والقهر والاضطهاد، وتعمل على إغناء الغني وإفقار الفقير والإمعان في الحط من قيمته، وأن الاستشهاد تعبير صريح عن وعي المناضلين ورغبتهم في الانعتاق والتحرر من أغلال الاستعباد.

استشهد حجيلي ليعبر عن وجود حرب دائرة بين من يملكون ومن لا يملكون، بين المنفذين لإملاءات البنوك الدولية، وبين المقاومين لكل أشكال التبعية، بين من يريد تفويت العمومي إلى الخواص، وبين من يبذل الغالي والنفيس من أجل تحصين مكتسبات الشعب المغربي ولو بالدماء، بين من ينهج سياسة التبعية الاقتصادية والسياسية، ومن يحاول بناء مغرب ديمقراطي أساسه الكرامة، والحرية، والعدل الاجتماعي، والعلم والتعليم والصحة، والعمل، والسكن، والعيش الكريم لأبناء المغرب قاطبة وبناته.

إن استشهاد عبد الله علمنا أن وراء كل شهادة قضية، وأن كل القضايا العادلة قضايا ثورية، وأنه كلما ازدادت التضحيات والشهادات كان النصر قريبا، فقوة الموقع من صلابة الموقف والثبات

عليه، وفي كل محطة استشهاد يقف الجميع وقفة إكبار وإجلال لهؤلاء الأحرار وبُناة الأوطان الحقيقيين.

علمني وطني أن دماء الشهداء هي التي ترسم أفق النضال وتحدد مسار الأجيال. وعلمني أن وراء كل شهيد قضايا لن تخيب، ورفاق أحرار يؤمنون بأن أشرف الموت موت الشهداء، وأن مجد الأمم والأوطان يخضّب بدماء هؤلاء الأحرار الذين ولدوا ليبقوا أحياءً، وعظماءَ سواء فوق الأرض أوفي جوفها، فهم ولدوا لا ليموتوا بل ليظلوا أحياء خالدين، ويَقُضُّوا مضاجع الطغاة.

علمني الشهيد طريقة التسامي فوق الغرائز، حينما ثبت في مواجهة الموت، وتجلت عنده أسمى الاستعدادت الإنسانية، وعلا فوق الانعكاسات المكانية والزمانية، وقتها رفعت له كل تحايا الأحرار، فما أجَلَّ أن يتخبط الإنسان في دمه من أجل ما يؤمن به! وما أحقر أن يبيع الإنسان شرفه، ووطنه، وقضيته ليعيش عيشة العار والذل والهوان!

علمني الشهيد أنّ في لحظة الاختيار واتخاذ القرار بالوقوف ضد الظلم والطغيان، يجب أن تَتَوَقّعَ كل شيء... أن تُشْتَم، أن تُخَوَّنَ ثم تستشهد، لكن إياك إياك أن تسكت عن الظلم.

علمني الشهيد أن صاحب القضية مكانه الأصلي في الجبهات والخطوط الأمامية، لا على التخوم أوفي الهوامش أوعلى الخطوط الجانبية.

علمني الشهيد أن أكون صلبا لكي أعيش في عالم يأكل القوي فيه الضعيف، ويستغل الغني فينا الفقير.

علمتني الشهادة أنه مازال أمامنا الكثير لنفعله، أولها تحقيق ما كان يصبو إليه الشهيد.

❖ الثأر للشهيد:

حتى نستطيع أن نثأر للشهيد لا بد أن نعمق اتصالنا بالحاضنة الشعبية وتنظيمها، لأن الجماهير وحدها كانت وستظل صاحبة التغيير وتمد الحركة بالشهداء صانعي التاريخ، وأي تنظيم، أوحركة لا بد أن تبقى وأن تعيش وأن تتنفس بين الجماهير الشعبية الحاضنة لها أولا وأخيرا في كل مكان حتى يتم الالتحام المصيري بينهما وعندئذ نحقق المأمول ونحقق النصر الذي ضحى من أجله خيرة أبناء هذا الوطن وبناته مهما طال الزمن.

حتى نثأر للشهيد لا بد أن يكون موقف المناضلين من المعركة هو موقف من الموت والحياة نفسيهما، وهذا يستتبع تعميق معنى الاختيار في نفوس المناضلين الأحرار، وأن تكون أخلاقهم

ومبادئهم من أخلاق الشهيد ومبادئه الحقيقية لِيَقْوَوْا على الاستشهاد.

إن الثأر للشهيد لا يجوز أن يأتي مفصولا عن مجموع العمل النضالي الذي يستهدف بالأساس إسقاط مخطط التعاقد وكل المخططات الساعية إلى تعميق الفوارق الاجتماعية لصالح قلة على حساب غالبية الجماهير الشعبية.

حتى نثأر للشهيد لا بد أن نكون خَلَفَه الذي أبدا لن يساوم، ودائما سيقاوم، وأن تكون قضيتنا قضية الشهيد، وهدفنا هدف الشهيد، وثأرنا يتلخص في أننا عنهما لن نحيد.

نثأر للشهيد بتغييرنا لِنظرة المجتمع إلى العلم والمدرسة العمومية، وبالتحامنا مع الجماهير وجعل همومها همومنا، وبتعميقنا الاتصال بهم؛ في الأسواق، والمقاهي، والشوارع، والأحياء...

نثأر للشهيد بمساهمتنا النوعية في الاستفاقات الجذرية للشعب المغربي ككل، وبفضحنا طبيعة الاستغلال القائم وعلاقته باستمرار معاناته اليومية، وبكشفنا تناقضات الحاكمين وتزويراتهم وتبريراتهم، وبإرشادنا الجماهير الشعبية إلى المزيد من الكفاح، والاستمرار في التضحية، والإيمان بإمكانيات الواقع والمستقبل وبحتمية النصر القريب.

❖ قضية الشهيد:

لقد كانت عند الحجيلي قضية، وقد ضحى من أجل هذه القضية، لهذا لم نتحدث عن الشهيد بقدر ما تحدثنا عن قضية الشهيد. وما من شك في أن طرح قضية اغتيال الشهيد معزولة عن ترابطها التاريخي(الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي لشعبنا) وبالتالي إعطاء معركة إسقاط التعاقد بشكل أعم، ومجازر ليلة الخميس الأسود بشكل أخص صورة الحادثة العابرة يؤدي إلى تجريدها من أسسها التاريخية ودوافعها الاجتماعية، ومن ثم إفراغها من مضامينها الكفاحية الأساسية واستمراريتها المتجددة، ومحاولة للتعتيم عن الطبيعة الأساسية للنظام وأذياله وخدامه، واحترافيته في ممارسة القتل والتقتيل، والعنف والتعذيب والاضطهاد، واعتقال كل الأصوات الحرة التي تأبى أن تخضع وتنحني؛ لهذا علينا ألا نجعل من ليلة الخميس الأسود مجرد واقعة مأساوية لا نملك أمامها إلا أن نبكي، بل بالعكس يجب أن تكون رابطة بين الماضي والمستقبل، ماضي التضحيات الجسام، ومستقبل الاستمرار على النهج وتحقيق النصر، دون فصل المعركة ككل عن معركة الشعب الأساسية وهي قطع العلاقة مع عماد الظلم وأربابه، ومعارضة الاستبداد وصُنّاعه، والتحرّك نحو إسقاط علاقات الاستغلال وسلطاته.

في مثل هذا اليوم(24 أبريل)، وفي إطار ليلة الخميس الأسود، خرج عبد الله مثله مثل الآلاف في مسيرة سلمية حضارية، أعزلا

من كل سلاح ليواجه سلطة قوية مستبدة غاشمة كانت بحوزتها —لغتها الوحيدة التي تتقنها– أسلحتها القمعية الطبقية بكل تلاوينها (إعلام، كلاب مدربة، دراجات نارية، شاحنات مملوءة بالمياه المتسخة، هراوات مطاطية، سيارات مدرعة...) ليواجه قدره الذي كان من قدر الشعب.

خرج عبد الله والظرف الرهيب العصيب الذي يعيشه الشعب المغربي من إجهازٍ على المكتسبات، وتفويتها للخواص، واضطهادٍ، وهجومٍ شرسٍ على كل ما تبقى من العمومي، فكان له الموقف والثبات والشهادة، فزُفّ وريثا لشهداء المدرسة العمومية، وأبا كريما للآلاف المؤلفة من الأساتذة والأستاذات.

كان عبد الله لا يملك سوى قدرته على أن يقف وقفة الشموخ في الميدان، وترديد الشعارات وحماية أبنائه وبناته، ورفع صوته منددا بالظلم والحكرة، رافضا الذل والخنوع، رافضا أن يكون من طينة رواد الهامش، واختيار طريق اللاموقف، والانزواء والحياد في القضايا المصيرية كقضية التعليم التي يعد الحياد فيها خدمة مجانية للمستبدين، وتكريسا لكل المخططات الهادفة إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على كل ما يمت بصلة لما هو عمومي ومجاني.

كان عبد الله يدرك أن الطريق الذي اختاره عن وعي ويقين سيقضُّ مضجع منعدمي الضمير، وسيُستهدف في شخصه لما لحضوره من قيمة مضافة في كل مسيرات المفروض عليهم التعاقد، باعتباره ممثلا مع أمثاله الكثُر عن الحاضنة الشعبية الصانعة للتاريخ، وكان يعلم أن الطريق الذي سار فيه رفقة أبنائه هو طريق الحق، طريق التضحية، طريق الالتزام بالنضال ومبادئ الشرف والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، لهذا لم يرض أبدا أن يجلس مع المتخلفين أوأن يؤدي دور المتفرج أو أن يتخلى عن وعيه النضالي ويلجأ إلى الزوايا والبروج العالية دون التحام بهمّ الجماهير، وهمّ الشعب، تاركا للطغاة أمر الاستفحال في الهجوم والبطش وتبرير ذلك بقيم فارغة المضامين، وتاركا لهم أمر التزوير والتعتيم والتغليط ...لا لم يكن ذلك من طبيعة عبد الله التي تأبى الانحناء والمهانة والذل، وتسمو إلى الرفعة والإيثار.

كان قدر عبد الله أن يكون شهيدا، فلتكن الشهادة هي الدرب، ولتكن القيم التي ناضل من أجلها رفقة كل الأحرار والحرائر هي المثل والقدوة.

كان عبد الله واثقا بالنصر، وواثقا بالاستمرارية، وقد خلق بشهادته شروط الاستمرارية والنصر معا، وكانت شهادته صرخة مدوِّية تقضُّ المضاجع، وتذيب الجزء في الكل، وتحيي جذوة النضال في الصغير

قبل الكبير، وتجعل خَلَفَه يبصم باليمين ويُقسم بأغلظ الأيمان، ويشير بالبنان لكل من يسكت عن الحق، ولا يرفع إصبع الاتهام في وجه مضطهدي الشعوب، وقاتلي الأحرار.

لقد فضل عبد الله الإقدام عن الإحجام، ومضى في هذا السبيل حتى سلّم روحه الطاهرة وهو واقف في لجة الميدان.

نعم يا شهيد، ما زال القمع والتعذيب ضارباً أطنابه، مازالت معاناة الشعب بادية للعيان اقتصاديا واجتماعيا، مازال العمال والفلاحون يعيشون المأساة والحرمان والاستنزاف، ومازال بعض مدعي مناصرة حقوق الإنسان يتسيدهم الصمت، ويمارسون بخرجاتهم تواطؤا صارخا مع الجلادين بغية محو آثار من استشهدوا واقفين، هاماتٍ شامخةً وراسخةً في تاريخ النضال ضد العبودية والاستغلال والنهب والاستعمار.

نعم يا شهيد، إنها الحقيقة التي طالما ناضلت في سبيل تحققها، وآمنت بأنه لا بد لهذا الشعب أن ينتصر...أن يصل إلى نهاية الخلاص الأبدي من كل هذه المعاناة التي كُتب لك ولنا أن نعيش كل فصولها في هذه المرحلة التراجعية المريرة التي نمر بها نتيجة لاستفحال السياسات الفوقية الهادفة بالأساس إلى تشويه سمعة المناضلين الأحرار(أبناء الشعب وبناته، طلبة، معطلون، أساتذة، أطر طبية...) وتكديحهم وجعلهم شماعة لكل إخفاقات هؤلاء

المسؤولين المحكومين ليشرعنوا طغيانهم واضطهادهم، وليخلقوا أعداءً وهميين للشعب بغية المزيد من الهجوم على المكسبات، وفي مثل هذا اليوم(24 أبريل) أبان الشعب عن وعي منقطع النظير؛ حيث زفَّ من صلبه شهيدا عن قضية التعليم، رغم أنف إرادة المفسدين، والجلادين، فهنيئا للشعب بهذا النصر المتين.

نعم ياشهيد، سنقولها بكل فخر... وبإرادة الجماهير... وبنضال الشرفاء الذين يريدون الخير، كل الخير لهذا الوطن الجريح، ونصيح بملء دربنا، وبملء شعبنا بأن رسالة الشهيد...أن ينتصر الشهيد، وأن يخسأ الجلادون.

نعم يا شهيد، لن نستريح ...والشعب دامٍ جريح، سنصمد ونعيش للشعب، نعيش للكفاح، فدونك يا شهيد، في كل شبر، ثائرٌ شهيد، مناضل شهيد.

❖ ختاما:

لقد كانت مراسيم مأتمك يا شهيد، وعدا لنا بمواصلة النضال وتطويره، وقسما منا على البقاء أبد الدهر فخورين بالنضال معك، والسير على نهجك، والسعي الحثيث إلى التضحية مثلك أنّى سنحت الفرصة، وحمل المشعل مع كل الرفاق والإخوة من أجل كرامة هذا الشعب وحريته، وعدالته، ويوما ما ستصبح دولتنا-كما آملت ونأمل جميعا- شعبية ووطنية وديمقراطية ، وآنئذ ستكون

المدرسة التي فاضت روحك من أجلها مجانية لكل الشعب تُخرّج كما خرّجت من ذي قبل خيرة العلماء، والأطباء، والأساتذة، والقيمين المسؤولين على تقدم البلاد وفق ما ينتجه الشعب، وما يخدم الشعب، وما يرفع من قيمة هذا الشعب الذي يأبى الانحناء، ويختار دائما في المواقف المصيرية الثبات على المبدأ والشهادة في سبيل المبدأ، لا العيش في ظل الاستبداد والاستعباد.

نعم يا شهيد نحن الأمل، ونحن الباقون الأحياء الحاملون للمشعل، من أجل إنجاز المهام التي عبّدتم الطريق نحوها بدمائكم الزكية وتضحياتكم الخالدة، علينا أن نعمل أكثر، ونجابه أكثر، ونحارب بطريقة أفضل.

نعم يا شهيد علينا في مواجهة إرهاب الرأسمالية التسلح بالوعي، والإيمان بقضايانا، والتكتل لا الفرقة، والقيام بالأدوار التاريخية المنوطة بنا، والسعي الحثيث للثأر باتباع خطكم ونهجكم، وأن نبصم موقعنا في التاريخ كما بصمتم، وأن لا نكلّ ولا نضعف أمام الهزائم التي تواجهنا، وأن نستمر على رغم الراغم في تلقينه قيم الوطنية الحقة، ونقول لهم: حتى إن استطعتم انتزاع عبد الله، انتزاع شجرة من آسفي، فإنكم لن تستطيعوا أن تمنعوا أرضنا من احتضان البذور. ونقول لأولاده وزوجته:

لا تبكه فاليوم بدء حياته***إن الشهيد يعيش يوم مماته

نحو جذرية الاستفاقة

استفاق الإنسان المغربي قبل أسابيع قليلة على مشهد عالمي وبائي سريع الانتشار والعدوى، وتميز المغاربة في تلقيهم، لفيروس كروونا (كوفيد-19)، بتلقٍ مزدوَج سمته الأساس الجمع بين الملهاة والمأساة؛ مأساة الوضع القائم، من تغييبٍ للقطاعات الأساس (إسمنت) أي بلد وعامل تماسكه وتقدمه (البحث العلمي، المستشفيات العمومية وأطرها، المدرسة العمومية وشغيلتها)، وانعكاسًا لهذا الوضع البئيس لم يكن أمام المغاربة المتشبعين بسياسات التجهيل، والتتفيه، والتجويع، والقمع، والتضييق إلا أن يستقبلوا هذا الفيروس المستجد استقبالًا مضمونه الأساس الملهاة؛ من لهو، وتفاهة، وسخرية وتنكيت عكسًا لتلك السياسات وانعكاسا لها.

ففي الوقت الذي تتسارع فيه الدول المتقدمة إلى حشد علمائها ومختبراتها، ومستشفياتها، وتوفير كل ما يلزم علميًا، ومخبريًا، وماديًا، ومعنويًا، وأمنيًا لاحتواء هذا الفيروس، وللبحث عن دواء ولقاح يقضي نهائيًا على هذا الداء، نجد في المقابل الدول التابعة (اقتصاديًا وسياسيًا) تسارع للاصطدام مع شعبها الذي بدأ ينتج ما اكتسبه من سياسات التجهيل والتتفيه، وتترقب وتنتظر الدواء من تلك الدول، فإن وجدته هرولت إلى الطلب منها والاستجداء، وإن

لم تجده ماتت في جهلها وتفاهتها، ليبين لنا هذا الواقع الموضوعي بالواضح والملموس الحقيقة التي طالما ناضلنا في سبيل تحققها، وآمنا بها بأن الجهل كلفنا ويكلفنا أكثر مما سيكلفنا العلم.

ولعل ما نخلص إليه من هذه التوطئة هو أن الدول تنتج أسباب بقائها أو موتها، بفعل سياساتها المتبعة، قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، فإن هي اتبعت سياسة مضمونها شعبي عمومي ديمقراطي وعملت على إقامة القطاعات الأساس(الإسمنتية) لأي مجتمع (التعليم، الصحة، البحث العلمي)، والرفع من قيمتها وميزانيتها، تمكنت من تجاوز تحديات المستقبل بفعالية دون خسائر بشرية ولا مادية، أما إن انتهجت سياسة طبقية استغلالية وأتبعتها بأيديولوجيا ذات مضامين تجهيلية، وتتفيهية، وترويجية لثقافة الإذعان والقَبول الاضطراري للمصير المقدر مسبقًا، وحتمية استحالة التغيير، والاكتفاء بالاستهلاك والبكاء على الوضع القائم أو السخرية منه، كانت نتيجة ذلك كله واحدة؛ هي العيش التبعي الانتظاري للأسياد وحلول الأسياد، وسياساتهم ومخططاتهم، والاكتفاء بالدفاع، والاختباء، والبكاء، والسخرية من جهة، ومن جهة أخرى استمرار العلاقات الطبقية الاستغلالية وفي بعض الأحيان بشكل أكثر وحشية أثناء الأزمات؛ لأنها تشكل فرصة تاريخية لمنعدمي الضمير المستغلين لتمرير مخططاتهم الطبقية التي لن

تزيد الوضع إلا بؤسًا، والاستغلال إلا توحشًا، والأغنياء إلا غنًى والفقراء إلا فقرًا، وهدفهم الأول والأخير مراكمة الثروة / الربح ولو على جثث شعب بأكمله.

لننظر إلى هذه الخلاصة عن كثب:

تجلت لنا بالواضح والجلي الآن قضية أساس مفادها: أن أثناء الأزمات تُختبر سياسات الدول وتُعرف جدواها؛ لأن منهج التعامل أو تدبير الأزمة لن يكون إلا انعكاسا ونتيجة للسياسات المتبعة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا في دولة ما في المراحل القبْلية للأزمة، أي بمنطوق المثل الشعبي سنحصد ما زرعناه في أيام الرخاء. بمعنى آخر أكثر تحديدًا سنحصد ما زرعناه في القطاعات التي تشكل عامل تماسك أي مجتمع؛ قطاع التعليم، وقطاع الصحة على الأخص، واللذين تجمعهما خاصية أساسية هي البحث العلمي؛ لأننا دونه لن نستطيع التقدم في أي مجال.

إذن ما السياسات المتبعة في قطاعي التعليم والصحة بالمغرب؟ وما الأهمية التي توليها الدولة المغربية لهذين القطاعين الإسمنتين للمجتمع المغربي؟ وما أبرز انعكاسات هذه السياسات المتبعة في هذين القطاعين؟

بداية، الإجابة الدقيقة والتفصيلية عن هذه الأسئلة تحتاج عملًا جماعيًا متخصصًا ومكثفًا لأنه يشمل فترة ممتدة أقلها 60 سنة،

ولـن تُحصـر الإجابـة بطبيعـة الحـال في وريقـات، وإنمـا في مجلـدات عديدة. لكن بالرغم من ذلك يمكننا أن نستدعي في جوابنا الطبيعة الأساس الحاكمة والمحددة للسياسات المتبعة ونبني عليها أحكامنا، نظرًا لأن هذه السياسات معاشة ويعرفها الداني والقاصي.

أولًا، يجب أن نتفق جميعًا أن جهاز الدولة السياسي مركب عضوي نسقي موحّد معبر عن سياسة واحدة ومنسجم معها، لذا فتعامله السياسي مع قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى لا يعني أبدًا أن له سياسة مغايرة في باقي القطاعات وخاصة الحيوية منها، فمثلًا تنزيله السياسي لمخطط (التعاقد) في قطاع التعليم دون قطاع الصحة لا يعني بالبت والمطلق أن قطاع الصحة سيسلم من تلك المخططات.

وإنما هي طبيعة أساسية تكمن في جهاز الدولة السياسي وهي: تنزيله التدريجي للمخططات في القطاع الواحد بعينه، ثم في القطاع بأكمله، ثم في باقي القطاعات تبعًا لموازين القوى، ولمدى نجاح التنزيل الأول أو فشله لاستدراك الخلل وهضمه، لتحفز إلى تتميم التنزيل وهذه المرة بشكل أدهى وأخطر، مستغلة فترات الأزمة أوخلقًا لها (مثلًا في علاقتنا بمخطط التعاقد: خلق الاكتظاظ بالأقسام، تراجع المد الجماهيري سنة 2016م، الفراغ الحكومي، استغلال المعطلين بعد تفشي البطالة، احتواء المنظمات الكفاحية

وإذعانها، غفلة الشعب وضعفه...). لهذا فتحليلنا لقطاع بعينه ونتائجه يمكن تعميمها على باقي القطاعات.

ثانيًا، إن التعليم يقع في صلب اهتمام المجتمع، نظرًا لكونه أساس كل القطاعات الأخرى التي ترتبط به ارتباطًا جدليًا، فغيابه يعني غياب القطاعات الأخرى، وعبر حضوره يتم إعداد (الكوادر) اللازمة في كل الميادين، لهذا فالتعليم يرتبط بسياسة الدولة، كما يرتبط باقتصاد البلد وثقافته وقيمه.

ثالثًا، يعلم الجميع أن المدرسة على اختلاف مستوياتها من أكبر المؤسسات الثقافية في أي بلد من حيث عدد العاملين العمومين.

رابعًا، عرفت السياسات التعليمية بالمغرب فشلًا ذريعًا متتابعًا، بالرغم من توالي الحكومات، ولعل حركات الاحتجاجات خلال سنوات 1965م و1981م و1984م و1990م ... خير تعبير عن فشل هذه السياسات نظرًا لخدمتها مصالح طبقة على حساب الجماهير الشعبية.

خامسًا، ارتباط الدولة المغربية بالمؤسسات الدائنة (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والذي يجعلها دائمًا تطبق بطريقة حرفية إملاءات هذه الصناديق التي لا تخرج بشكل عام عن خدمة الرأسمال والمنطق الاستثماري الربحي.

سادسًا، ضعف الميزانية المخصصة للقطاعات الحيوية (التعليم خاصة بعد فرض التعاقد، الصحة، البحث العلمي)، وكذلك ضعف البنيات التحتية للقطاعات العمومية (المدارس، المستشفيات، الطرق، النقل...).

سابعًا، انتشار التفاهة، والأمية، والبطالة، في صفوف الجماهير الشعبية نتيجة استثمار الدولة في قطاعات هامشية على حساب قطاعات حيوية مثلًا (الفن الساقط وما يتبعه من مهرجانات تضيع فيها المليارات، موازين أنموذجًا...) وفي المقابل تهميش الأطر التي تُبنى عليها المجتمعات (أساتذة، أطباء، علماء، باحثون، طلبة، عمال...) وإقصاؤها الممنهج.

يتضح مما سبق أن طبيعة السياسات التي اختارتها "فرضت عليها" الدولة المغربية تخدم – شئنا أم أبينا – الدائنين (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية وما ينوب عنها من الداخل والخارج ويسهر على تنفيذ إملاءاتها...) الذين يعطون الأولوية لمراكمة الثروة والربح المادي دون أي اعتبار آخر (أخلاقي، قيمي، تضامني، مصلحة المواطن...). ويراقبون باستمرار (داخليًا وخارجيًا) الدول التي تعاني من المديونية والتبعية الاقتصادية.

إذًا فكل ما نراه في واقعنا البئيس هو مجرد انعكاس ونتيجة لذات الطبيعة السياسية باعتبارها المحدد لكل ما ينزل من مخططات تخدم

مصالح الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على حساب الطبقة المفقرة التي لن تستطيع الاستمرار في هذا العالم، إلا ببيع قوة عملها، وتنظيم صفوفها، وتمتين وحدتها، وتصليب وعيها للتصدي لهذه المخططات التي إن تم تمريرها، سواء في ظل الظروف العادية، أوالمتسمة بالأزمة، لن تزيدهم إلا فقرًا وبؤسًا واستغلالًا.

لذا، فعلى الإنسان المغربي أن يستفيق استفاقة جذرية قبل فوات الآوان، وأن يستغل المرحلة التاريخية، أولًا، في توحيد صفوفه وتحديد تحالفاته. وثانيًا، في تحديد نقيضه الطبقي الذي لن يخرج عن إطار كل مستغِل للأوضاع القائمة والهادف إلى تكريسها. وثالثًا، في المطالبة بالأمور ذات الأولوية والمصلحة المشتركة، خاصة في القطاعات التي تعبر عن الشعب والقريبة منه، والتي تشكل ماضيه وحاضره ومستقبله، وأخص منها المدرسة المغربية بمجانيتها وعموميتها، والمستشفيات العمومية، والبحث العلمي ومراكزه. ورابعًا، تصديه لكل القوات الأيديولوجية الداعية إلى التفاهة والفرقة والميوعة، وإبدالها بثقافة بانية أسُّها وأساسها الرفع من قيمة الأسرة، والمدرسة العمومية برجالها ونسائها، ومن قيمة العلم والعلماء والأطباء، وإعادة الاعتبار لمكانتهم الاعتبارية والرمزية.

إذن، على الإنسان المغربي أن يعي من الآن موقعه في الصراع، وأن يُسهم في استفاقة أو بالأحرى استفاقات جذرية لعموم الشعب

المغربي، وأن يكون يقظًا في الأيام العادية، وأكثر يقظة في الظرف المسمى بالاستثنائي أو الظرف المأزوم (قصدًا أو عفوًا)، وأن يستعد للقادم بوعي ويقظة طبقيين لأن الأعداء مائلون دائمًا إلى الهجوم أكثر للربح أكثر (تفويت العمومي إلى الخواص، المنطق الربحي والاستثماري في عزّ الأزمات) حتى في تراجعهم وعودتهم إلى الوراء إذ تكون الغاية من ذلك تقليص الخسائر والتحفز أكثر لهجوم أشد وأخطر ينتج عنهما الربح أكثر.

وفي الختام نقول: نعم. إنها الحقيقة – سواء قيلت أم لا – تبقى حقيقة جاثمة على صدور المقهورين، بارزة على جبين الكادحين، فاضحة المستغِلين والمستبِدين.

ونقول نعم، لمن قال لا... دون أن يمضي، دون أن يمشي، بل يناضل في سبيلها ويدعو إلى تكريسها، وإلى قطع العلاقة مع عماد الظلم وأربابه، نعم، لكل من يعارض الاستبداد، ويقف في وجه صُنّاعه، نعم، لكل تحرّك جماهيري منظم لإسقاط علاقات الاستغلال، وسلطاته، نعم، لمن قالوا لا في وجه من قالوا نعم.

في ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد:

السنة الثالثة من الكفاح والصمود والالتحام بالجماهير[1]

نخلد اليوم 4 مارس 2020م الذكرى الثانية لتأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، الإطار الكفاحي الذي تأسس–في سياق متسم باستفحال التمييز بين الأساتذة والأستاذات، وفرض أقصى شروط الاستغلال عليهم، ناهيك عن شروع وزارة التربية الوطنية في عزل مجموعة من الأساتذة من مهامهم بشكل يذكرنا بالاستغلال في المجتمع العبودي–على أرضية الدفاع عن مطالب الشغيلة التعليمية عموما، ومطالب الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد خصوصا والمتمثلة في:

- الدفاع عن المدرسة العمومية ضد أوجه الهجوم والتفكيك والذي يعد مخطط التعاقد أشرس جبهاته؛
- الدفاع عمّا تبقى من مجانية التعليم وجودته؛
- إسقاط المخطط الطبقي الذي ساهم في تفكيك المدرسة العمومية ومكوناتها؛

[1] مقتطف من الكلمة الختامية للمسيرة المشتركة بين التنسيقيتين الإقليميتين الدريوش والناظور يوم 4مارس 2020م.

- وكذا إدماج كل الأساتذة في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية بمن فيهم الأساتذة المطرودين دون قيد أوشرط.

ولقد خاض إطارنا الكفاحي منذ تأسيسه معارك نضالية تميزت بالصمود وطول النفس وعيا منا أن معركة إسقاط هذا المخطط الطبقي تقتضي التحلي بطول النفس وتغيير التكتيكات كلما تطلب الأمر ذلك إيمانا منا بحتمية النصر. حيث خاضت تنسيقيتنا أشواطا من الكفاح تميزت في مرحلتها الجنينية بالتركيز على توعية الجماهير تصليبا للتنظيم والتفافا حوله، فخاضت خلالها مسيرات ووقفات إقليمية وجهوية ووطنية، و ندوات لتشريح مخطط التعاقد ومخاطره، علاوة على مقاطعة التكوينات الحضورية.

إن ما ميز معركتنا هو الانتقال والتدرج من البسيط إلى نضالات أكثر تصعيدا، فقد خاضت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد اعتصاما إنذاريا أمام بناية الوزارة يومي 29-30 غشت 2018م تنزيلا لمخرجات المجلس الوطني المنعقد بأزيلال أيام 26-27-28 يوليوز تحت شعار "الكرامة أولا"، وبعدها دعت إلى مسيرات جهوية وفاء لمرسبي فوج 2018م، ثم مسيرة بالدار البيضاء يوم 29 أكتوبر 2018م، قبل أن تعرف منعطفا مهما إذ تم تجسيد أول إضراب وطني للتنسيقية يوم 22 أكتوبر 2020م،

لكن هذه الإضرابات ظلت تدريجية و جزئية (يوم، يومان، ثم ثلاثة أيام). إذ سجل التاريخ أن تنسيقيتنا بادرت إلى توحيد الشغيلة التعليمية خلال الإضراب الوحدوي ليوم 3 يناير 2019م بتنسيق مع مجوعة من الإطارت المناضلة داخل القطاع، تلتها برامج نضالية خلال شهر فبراير تُوجت بمسيرة وطنية بالرباط تخليدا لذكرى 20 فبراير أرسلت من خلالها التنسيقية رسالة واضحة مفادها ارتباطها بنضالات رجال التعليم، بالعمال، والفلاحين، والمعطلين، وجميع الفئات الشعبية. فبدل تجاوب الوزارة الوصية مع مطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها نهجت سياسة الآذان الصماء وذر الرماد في العيون وفي مناورات مكشوفة تمثلت في فرض ملحقات العقود بالتهديد وقطع الأجور الشيء الذي رفضته الجماهير الأستاذية عبر إضرابات متتالية وصلت ما يقارب الشهرين مرفوقة باعتصامات جهوية ووطنية ووقفات إقليمية ومحلية، تعرضنا طيلة هذه المرحلة للقمع الشرس، والتهديد بطرد المناضلين من خلال خرجات إعلامية لعدد من الوزراء، بالمقابل تشبث الأساتذة بحقهم المشروع والعادل في الإدماج، كما أبانوا عن صمود منقطع النظير في وجه هذه التهديدات، قبل أن يعلق الإضراب بعد وساطة عدد من المؤسسات والتنظيمات مقابل حوار موعود ظل حبرا على ورق.

بالموازاة مع ذلك، كانت الحالة الصحية لوالدنا عبد الله حجيلي لغزا محيرا، حيث تعمدت الجهات المعنية إخفاء الحقيقة بشأن خطورة الإصابة التي تعرض لها يوم 24 أبريل 2019م، بعد التدخل القمعي. وقد كان خبر استشهاد حجيلي الحدث الذي كسر "الهدنة" حيث دعت التنسيقية إلى إضراب لثلاثة أيام حدادا على المدرسة العمومية وشهيدها، ورسالة واضحة تحمل فيها التنسيقية المسؤولية للدولة مطالبة إياها بتطبيق العدالة في حق قتلة أبينا الشهيد عبد الله حجيلي.

وسيرا على دربه و درب شهداء الشعب المغربي استمرت المعركة بأشكال نضالية متنوعة في ظل استمرار الوزارة في التضليل ودعواتها إلى حوارات مغشوشة كلما اشتد الصراع، كان وراءها تغليط الرأي العام بتكرار أسطوانة التخلي عن التعاقد وتبني ما يسمى زورا التوظيف الجهوي الذي لا يعدو أن يكون سوى وجه آخر من أوجه مخطط التعاقد.

وخلافا لأضاليل الوزارة والحكومة ومعهم كل المسؤولين على قطاع التعليم حول ضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، يستمر العنف الرمزي والمادي في حق الأساتذة (الاعتداءات داخل المؤسسات التعليمية ومجازر في الشوارع، تكليفات تعسفية خارج التخصصات، فرض ساعات

إضافية بالتهديد، فرض جداول حصص غير تربوية تساهم في هدر الزمن المدرسي للمتعلم، ترسيبات كيدية للأساتذة المتدربين تطبيقا لمرسوم فصل التوظيف عن التكوين، الطرد بمبرر عدم معادلة الشواهد، الاقتطاعات المتواصلة من أجور الشغيلة...إلخ).

فها هي الوزارة تطل علينا اليوم بمشروع نظام جديد يعمم الهشاشة على الشغيلة التعليمية والذي وصل لمراحله الأخيرة التي تعد الطور الأخير من الهجوم على المرفق العمومي بعد المصادقة على المبادئ المؤطرة له تنزيلا لتوصيات الأبناك الخارجية، مما يتطلب منا جميعا (نقابات، تنسيقيات، إطارات حقوقية وسياسية ومجتمع مدني، وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ...) توحيد الصفوف وتشكيل وحدة متينة على أرضية تصور مبني على التحليل الملموس للواقع الملموس، ووضع حد للهجمات الغادرة لنسف أسوار الوظيفة العمومية والإجهاز عمّا تبقى من مجانية التعليم.

ونحن في التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد نتابع بقلق شديد الوضع الكارثي داخل المنظومة التعليمية، ونؤكد مواصلة النضال حتى تحقيق جميع المطالب المعلن عنها في الملف المطلبي، ونحمل الوزارة مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع، كما ندعو جميع الإطارات النقابية والحقوقية إلى الانضمام إلى المعركة النضالية

والانخراط الفعلي ميدانيا، و نحيي كل من ساهم في إنجاح هذه المحطة النضالية، والمحطات النضالية السابقة.

بان الزيف، وسقط القناع ...الحروب مازالت مستمرة

إن الجنس البشري اليوم يعيش على وقع أزمة خانقة، يملؤها الدمع والدم من وطأة فيروس مجهري -كورونا - أبى أن يتنازل عن حقه في الظهور وفي الانتشار، بل أبى الخمود كغيره من الفيروسات التي استوطنت أجساد البشر... فيروس تعالى على العلم والتطور التكنولوجي، وأصبح البشر في نظره سيان، لا فرق بين أعجمي وعربي، بين غني وفقير، بين أبيض وأسود، بين مؤمن وكافر، بين من يملك تاريخا ومن لا يملك، وبيّن بالملموس الفرق بين صانعي التاريخ، وبين من يعيشون على تخومه، ومن هم خارجه وفي مزابله، وبيّن كذلك أن لا فرق بين الكل والكل إلا بالعلم، وبقوة المناعة وشدة الحيطة والحذر...

لعل الفيروس هو مناسبة يمكن للمرء من خلالها أن يقاضي نفسه ويعترف بضعفه وبهشاشته، وأن يقف أمام نمط عيشه الاستهلاكي وواقعه المزري، عاريا من كل علامة تجارية أو بريق أوزخرفة خُصبت في أمشاج مستنقع هذا المجتمع المكلوم ... كما أصبح من المُلقى على عاتقنا في هذه الظروف العصيبة، أن نقف وقفة تأمل وإمعان في مآل البشرية تحت قيادة نظام نيوإمبريالي/عولمي/رأسمالي متوحش، يستعمل شتى الوسائل لخدمة مصالحه الاقتصادية ولو على حساب

ملايين من الجثث وملايين من البشر الذين طوح بهم الفيروس في قعر الهلع والفزع ...

لا أحد بإمكانه اليوم أن يجادل في ما افتعله هذا النظام الاقتصادي العالمي بحق الإنسان من مجازر وإبادات جماعية، من أجل مراكمة الثروة/الربح، والأكثر حدة من ذلك هو محاولته لتعليب الإنسان وجعله بضاعة تباع وتشترى على ناصية الطريق يخضع لقوانين الغابة، والسوق، والعرض والطلب، ومحاولته خوصصة كل القطاعات المرتبطة بوجود الإنسان المفقر، خاصة قطاعي التعليم والصحة، نظرا لمكانتهما المهمة في كل الأوقات، وفي الأوقات العصيبة على الأخص.

وأصبحنا نرى بالملموس-خاصة في هذه الظرفية- أن قطاع الصحة كغيره من القطاعات الحيوية، أصبح ملجأ للتنافسية والمضاربة بين رؤوس الأموال والشركات التجارية الكبرى على من يستأثر بحصة الأسد ولو على حساب انقراض الجنس البشري، وهذا ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن صحة المواطن أصبحت هي بدورها حلبة جديدة للتفكير الإستراتيجي وللصراع من أجل السيطرة، انسجاما مع القاعدة الميكيافيلية "من يسيطر أكثر يتحكم أكثر، ومن يتحكم أكثر يربح أكثر..."

إن الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى على من يتربع عرش النظام العالمي(القديم/الجديد) وتسخير كل شيء بما في ذلك الإنسان والطبيعة من أجل مراكمة الربح، هو ما لطخ الإنسانية بالدماء والويلات، وسيجني عليها مستقبلا ما لا يحمد عقباه... وهذا المنطق لا يقتصر فقط على القابعين في سدة الحكم والتحكم، بقدر ما يمتد إلى جانب الأفراد بالنظر إلى طريقة تفكيرهم وسلوكاتهم وما تطغى عليها من فردانية منقطعة النظير (اللهث وراء تكديس المواد الغذائية، الاحتكار ...)، وهذا طبعا نجد أساسه في السياسات النيوليبرالية التي تربت البشرية في أحضانها، ونتجت عنها قيم الجشع والاحتكار والأنانية المفرطة وتبخيس الآخر، حتى تلاشى التصور السديد للإنسانية وهو فهم "الجماعة" و"التضامن الاجتماعي" و"التكافل" و"تقديم الغير على النفس ...

وبالتالي يجب أن نستغل الفرصة في هذه المرحلة التاريخية لإعادة النظر في ذلك الاعتقاد الراسخ الذي يضع الإنسان في منزلة مركز الوجود، وهي فرصة كذلك لإعادة ترتيب الأوراق في علاقة الإنسان بالطبيعة، ومحاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية التي تفرض نفسها: المرتبطة بعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان، علاقة الإنسان بالطبيعة، حيث قال ميشيل سير في السياق ذاته: " بحكم تحكمنا المفرط في

الطبيعة، أصبحنا ضعفاء أمامها، حتى إنها تهددنا هي بدورها لتسيطر علينا، فمن خلالها ومعها وداخلها نقتسم القدر نفسه، وأكثر من كوننا نملكها، ستملكنا هي بدورها..."

وطالما أننا نتقاسم القدر نفسه داخل هذا الوجود، فإننا نتقاسم جميعا المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع، وفي ما ستؤول إليه، وما يجب أن يوضع في الحسبان أن هناك تحديات لا يمكن مواجهتها إلا بالعمل الجماعي وبالعمل العلمي؛ أي بروح جماعية لا فردية كما حاولت بعض القوى تسييده، والأهم من كل هذا، وحتى لا تنطلي علينا الخديعة، يجب أن تكون لدينا رؤية نقدية للأشياء، للأشخاص، للمعلومات، للأحداث المتسارعة، ونسائل بعمق وجذريا عن بعض الممكنات غير نافين فيروس كروونا لأنه واقع ملموس يحتاج تضافر الجهود لمكافحته مثلا:

من وراء جائحة كرونا ؟

أهو بمحض الصدفة أم هو أمر مقصود؟

هل هناك جهات من مصلحتها بقاء وباء كورونا واستمراره ؟

ماذا يمرر وراء الستار في ظل انغماس العالم بفيروس كروونا حديثا ووقاية وعلاجا...؟

أليس هناك صناعة للرأي، وربما صناعة لإنسان جديد ؟

ألسنا على تخوم نظام عالمي جديد يتم بناؤه وتشكيله؟ ونظام عالمي قديم ينهار؟

وتبقى الأسئلة أسئلة حتى تنجلي الحقيقة التي لم تكن ولن تكون إلا ثورية، ويبقى من لا يملك، ولا ينتج في بؤس الانتظارية، كانتظار العبد أن يطعمه سيده من فضلاته.

كورونا والتعليم عن بعد[1]

من بين أهم المجالات التي طرأ عليها التحول في المجتمع المغربي بفعل انتشار (كوفيد-19) هو مجال التعليم. فمن المعلوم أن قطاع التربية والتكوين بالمغرب يعرف اضطرابات واختلالات منذ سنة 1956م، وقد طرحها الباحثون في الكثير من الدراسات السوسيولوجية والتربوية، بل طرحتها حتى الوزارة الوصية ذاتها. فعلى الرغم من توالي مخططات متعددة وبأسماء مختلفة، وتنزيلها داخل هذه المنظومة من أجل معالجة أعطابها والنهوض بها، إلا أنها ظلت راكدة ودون المتوقع وفقا لمعايير الجودة والارتقاء، وهذا ما نصّت عليه التقارير الرسمية طوال السنوات الأخيرة[2]. فإذا كانت المدرسة المغربية تعاني بشكل مسبق -دون تدخل متغير الوباء- مشكلات عميقة وبنيوية مثل: (الاكتظاظ، ضعف البنيات التحتية والموارد البشرية، غياب فضاءات المطالعة والترفيه..) التي يتداخل فيها التربوي بالاجتماعي والاقتصادي بالسياسي وحتى الثقافي؛ فتكون النتيجة ما يسميه الأستاذ أحمد

---

[1] بقلم الباحث السوسيولوجي، والأستاذ المناضل بالتنسيقية الإقليمية ببركان.

[2] أورد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الكثير من المشكلات التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم، ونبّه إلى ضرورة معالجتها.

شراك (غياب جاذبية المدرسة)[1]، ومنه فشلها في أداء أدوارها المحورية المنوطة بها، والملاحظ أن هذه الأزمة ستنكشف وتتجلى وتخرج إلى العلن في زمن وباء كورونا. والسؤال المطروح هنا إذا لم تكن المدرسة المغربية جذابة وجيدة في الواقع دون الظروف الوبائية، فهل ستكون كذلك في ظل الوباء وعن بعد؟

الملاحظ أن مفهوم الواقعي le réel تراجع في مقابل تمدد مفهوم الافتراضي le virtuel طبعا الأمر يتعلق بالتباعد الاحترازي، لكن هذا التباعد لم يؤد إلى موت الواقع وإنما إلى تجميده أو تحويله إلى افتراضي-رقمي، وعليه فقد تمت رقمنة العالم la numérisation du monde فالتجارة والمعاملات واللقاءات السياسية والثقافية كلها تحولت إلى لقاءات عن بعد بتوظيف تقنيات التواصل الحديثة، وهو بالضبط ما تم اللجوء إليه في قطاع التعليم بالمغرب، إذ عبأت الوزارة الوصية كل أجهزتها وخلقت منصات افتراضية لتنطلق عملية التعليم عن بعد télé-enseignement ولأنها مبادرة فرضها الوضع الصحي بالبلاد، فتجريبها يكون لأول مرة في

---

[1] – أحمد الشراك، الهدر المدرسي والمسألة الثقافية، تحقيق سوسيولوجي حول جهة فاس بولمان، منشورات جريدة الناس، العدد 24، الطبعة الأولى 2001، ص ص 52-53.

تاريخ المغرب، وهذا يعني إكراهات حقيقية وارتباك واضح في تنزيل هذا الشكل الجديد من التعليم.

إن التساؤلات والنقاشات والملاحظات التي أفرزها التعليم عن بعد بالمغرب عديدة وتختلف مصادرها وأهدافها، لكن مجملها تلخصها الأسئلة الآتية:

- هل هو تعليم عن بعد؟ أم بعد عن التعليم؟
- هل الهدف من تنزيل هذا التعليم عن بعد هو ملء الفراغ وتعويض المتعلمين في زمنهم المدرسي بغية إنجاح الموسم الدراسي، أم أن الأمر يتعلق بمرامٍ أخرى ربحية وتجارية؟
- هل تمكنت عملية التعليم عن بعد من الوصول إلى المجالين الحضري والقروي، أم أنها ظلت مقتصرة على البعض داخل المجال الحضري؟

طبعا، هي أسئلة تحفر أساسا في مفهوم التفاوتات المجالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فالمدرسة/التعليم مجال خصب لتعزيز هذه التفاوتات، أما التعليم عن بعد فقد بيّن فعلا أن هناك تفاوتات والتي ترجع أساسا لعدم توفر الأسر المعوزة على (أجهزة إلكترونية - التلفاز - خطوط شبكات الأنترنت...) خاصة بالعالم القروي، وهو ما عدّته الوزارة ذاتها تحديا مطروحا أمام إنجاح التعليم عن بعد، والملاحظ أنه ليست

الإكراهات المادية وحدها التي تقف أمام عملية التعليم عن بعد، بل حتى ما يرتبط منها بالمضامين البيداغوجية والديداكتيكية، إذ لا يتوافق فعلُ التعليم عن بعد مع المقاربة بالكفايات التي اعتمدها المغرب التي تقتضي أساسا تفاعلات واقعية، وتعبئة موارد، وتأخذ بالحسبان الفروق بين ذكاءات المتعلمين، ضمانا لدمقرطة التعلم وتجاوز تعثرات المتعلمين، وإذا كان البعض يرى على أنها إجراءات استعجالية ومستجدة، وينبغي التسليم بهذه الاختلالات على أنها طبيعية، فإن مشروع الوزارة هو مأسسة هذا النوع من التعليم؛ بمعنى لا يتعلق الأمر بظرفية وبائية استثنائية بل بديمومة التعليم عن بعد، ومنه ديمومة الاختلالات التي تستدعي التفكيك والمعالجة من أجل عملية تعليمية تعلمية ناجحة تنسجم مع الشعارات والعناوين المرفوعة في مقررات الإصلاحات.

لقد شكّل التعليم عن بعد محور تصادم في ظل هذه التحولات، ليس فقط فيما يخص المتعلمين، بل شكّل نقطة صراع اجتماعي ونقابي أيضا، إذْ لاحظنا أن الشغيلة التعليمية بمختلف تعبيراتها وغطاءاتها خرجت ببيانات ترفض أحيانا الانخراط في التعليم عن بعد، وأحايين أخرى تطالب بتكافؤ الفرص بين المتعلمين وتوفير المعدات اللازمة للقيام بهذه المهمة، كما قدّم البعض الآخر

قراءات احتجاجية مفادها كون هذا الشكل لا يعدو أن يكون فتحا للطريق أمام الاستثمار الرقمي investissement numérique أولا، لتحريك اقتصاد شركات الاتصالات، وثانيا، لتهيئ تربية وتعليم خدمةً للاقتصاد المعولم.

يقول الأستاذ منير الحجوجي معلقا على عملية التعليم عن بعد في أوروبا في معرض تشريحه لبيداغوجيا الإدماج بالمغرب" في ماي 1991م، ستقوم اللجنة الأوربية بخطوة إضافية في اتجاه الخضوع لرغبات رجال الصناعة عندما ستجعل من التعليم عن بعد تحديا أساسيا للمستقبل، وكما يمكننا أن نلاحظ ذلك، فلقد استجاب القرار بشكل واضح لرغبات رجال الصناعة الأوربيين، الذين يتشكلون في غالبيتهم من مقاولين في مجال تصنيع المعلوميات. بطبيعة الحال إن الهدف الإستراتيجي هنا هو خلق نسق خاص وتجاري واسع للتعليم عن بعد"[1]، ولعل هذا ما ينطبق هنا أيضا.

في الأخير، يجب التنبيه إلى أن التعليم عن بعد ليس معطى لحظيا أفرزه انتشار الفيروس، بل مؤطر بالقانون الإطار 51.17، لذلك فالقراءة التي قدّمتها التنسيقية الوطنية تعدّ قراءة

[1]– محمد منير الحجوجي، القوات المسلحة الإديولوجية، التحالف المغربي من أجل الارتطام بالحائط، منشورات دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2015م، العدد 34، ص 114.

نقدية وتفكيكية لبنود القانون الإطار الذي يهدف إلى مأسسة هذا الشكل الميتافيزيقي من التعليم، والذي كشف الواقع عن مخاطره على المدرسة العمومية، وعلى الجانب المهني لنساء التعليم ورجاله، ويعمّق التفاوتات الاجتماعية والفوارق الصارخة بين أبناء أسر المجتمع المغربي، فالذين يسكنون الخيام والبراريك والجبال والكهوف كيف سيصلهم التعليم عن بعد؟ أو بالأحرى هل وصلهم قبل ذلك التعليم عن قرب؟

هي أسئلة وأخرى تقودنا إلى الحفر وتعرية مخاطر التعليم عن بعد على مستويات عدة نجمعها في عبارة جامعة مانعة بلغة المتكلمين، **إنه كالتعاقد تماما، مدخل رئيسي لقتل المدرسة والوظيفة العموميتين**، فالمدرسة لا يمكن أن تكون في المنزل بل في المدرسة.

- صورتان مأخوذتان من الأنترنت للتعليم بالمجالين القروي/الحضري في زمن كورونا:





تقرير عن ندوة التنسيقية الإقليمية

احتضنت مدينة الناظور، يوم 16 دجنبر 2018م، ندوة علمية إشعاعية، اختارت لها التنسيقية الإقليمية للأساتذة المتعاقدين عنوانا بارزا هو "التشغيل بالتعاقد: بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسية العمومية"، حيث شارك في الندوة : ذ/ إبراهيم بلقاسمي: متحدثا باسم التنسيقية الإقليمية، وذ/يونس الحبوسي: عن جمعية أطاك، وذ/علي أموزاي: عن تيار المناضل-ة.

وقد تابعها نخبة من المهتمين بالشأن التعليمي بالإقليم، من الفعاليات التربوية والنقابية والإعلامية والأساتذة والطلبة، حيث افتتحت الندوة بكلمة ترحيبية بالضيوف الكرام والفعاليات الحاضرة، ثم تفضلت المسيرة بوضع المتتبعين في السياق العام عبر قراءتها لأرضية الندوة، التي بينت بالملموس أن ما تتعرض له المدرسة العمومية من ضربات قاسية تهدف إلى إفراغه من مضمونه والتخلي التدريجي عن المجانية. وكل هذا مخطط له منذ سياسة التقويم الهيكلي.

وأبرزت أيضا أن القائمين على الشأن التربوي يروجون مخططاتهم الهادفة إلى القضاء النهائي على ما تبقى من الطابع العمومي، باستعمال شعارات ومفاهيم براقة، لا تمت بصلة للواقع، وختمت

الأرضية بوضع فرش تساؤلي لتعميق النقاش عن أهداف التوظيف بالتعاقد؟ وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟ وما انعكاسات هذا النوع من التوظيف على المنظومة التربوية؟

ثم أعطت الكلمة للأستاذ إبراهيم بلقاسمي المتحدث باسم التنسيقية الذي وضح السياق العام الذي جاءت فيه هذه الندوة، ثم بين أن مخطط التعاقد مخطط ليس وليد اليوم، وإنما مخطط له جذور منذ مناظرة إفران، وهو ثمرة عدة مخططات طبقية سبقته، ويهدف بالأساس إلى ضرب المدرسة العمومية في عمقها، ثم وقف في النقطة الموالية عند السؤال لماذا (فرض علينا التعاقد)، وبيّن بتفصيل شديد أن التعاقد فرض على الأساتذة اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا، ثم ختم كلمته ببيان أن شعار الجودة ما هو إلا وهم يتم ترويجه عبر لغة براقة لا تمت بصلة للواقع الذي يعيشه الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، في ظل غياب شروط الاستقرار المهني والنفسي للأستاذ.

أما المداخلة الثانية فقد توقف الأستاذ يونس الحبوسي عند مخاطر بعض البنود. خاصة المادة 135 من الميثاق الوطني التي تنص على تنويع أشكال التوظيف من بينها اللجوء إلى التشغيل بالتعاقد، وخلص من فحصه لبعض بنود الميثاق أن التعاقد سياسة ممنهجة. واستعرض سياق ظهور التشغيل بالتعاقد الذي تم بمقرر مشترك بين

وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية كُتب باللغة الفرنسية الذي عدّه أمرا غير دستوري، وأشار إلى بعض بنود النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات. وخاصة المادة الثالثة منه التي تنص على أنه يمكن "فسخ العقد من أحد الطرفين كتابة" وخلص في الأخير بعد تحليله لبعض بنود هذا النظام إلى أنه نسخة مشوهة عن العقد ووصفه بأنه عقد إذعان.

ومن جانبه أيضا عدّ المتدخل الثالث ذ/ علي أموزاي أن التعاقد ليس إستراتيجية مؤقتة لتفادي الاكتظاظ وإنما هو خيار استراتيجي نهجته الدولة لضرب المدرسة العمومية من خلال نهجها لسياسة التقشف وذلك بتقليصها للنفقات العمومية خاصة في التعليم والصحة؛ وكذلك تقليص كتلة الأجور وربطها بالمردودية وبعقلية السوق والعرض والطلب، وبعد تفصيله في هذا الجانب وصل هو الآخر إلى أن الجودة شعار فضفاض لا يمثل الواقع الذي تتخبط فيه المنظومة التعليمية منذ سياسة التقويم الهيكلي، وانتهى إلى أن معركة إسقاط التعاقد هي معركة الشعب برمته، لهذا أكد على أساس رصّ الصفوف وتوحيدها، وتشكيل جبهة موحدة للتصدي للمخططات الفوقية.

خاتمة

أيها الأساتذة والأستاذات، تذكروا أنكم أنتم الذين تقودون المعركة بأنفسكم، ولن يساعدكم أحدٌ إذا لم تتحدوا بأنفسكم، وإذا لم تأخذوا جميع شؤون معركتكم في أياديكم.

إن تنسقيتكم بهياكلها وجموعاتها كانت وماتزال آنا وصاعدا هيئات سلطة تتمتع بكامل صلاحيات الفصل والإقرار، الإحجام والإقدام.

تجمعوا حول تنسيقيتكم، عززوها، وانصرفوا بأنفسكم إلى العمل في القاعدة، ولا تنتظروا أحدا، أقيموا نضالكم الأحزم بتكتيكاتكم المناسبة، واسحقوا بلا رحمة كل المحاولات الفوضوية من جانب المعادين لمعركتكم العادلة والمشروعة، وابسطوا أقسى الرقابة على كل من يسيء إلى قضايا الشعب، وكل المندسين وأحيلوهم على محكمتي الشعب والتاريخ.

واعلموا أيها الأساتذة والأستاذات أننا نسير تدريجيا لكن بحزم وتصميم نحو الانتصار شاء من شاء وأبى من أبى.

المحتويات



الشهيد عبد الله حجيلي

هناك يا أبي هناك
في دروب نهوي عليها
صرعى تعب وهول
صرعى انكسار حلم
صرعى أمام عراء اليقين
كان الموت يزكم الأنوف
كان يحشرج في الصدور
هناك يا أبي هناك
وأنت تحتضن دماك والقضية
خرس الليل
وخرست في قلوبنا
كل المواجع
هناك
فلا وجع إلاك.